الأمم المتحدة S/PV.5006

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٥٠٠٦

الاثنين، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد موتوك	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	إسبانيا	السيد يانييس - بارنويفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد شودري
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد با علي
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد فلوران
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2004/541)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-42998 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2004/541)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل وإندونيسيا وأوزبكستان والجمهورية العربية السورية وكازاخستان ولختنشتاين وهولندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد الكسندر كونوزين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السفير كونوزين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/541 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، يحيل بها برنامج عمل اللجنة للفترة الثانية عشرة الممتدة ٩٠ يوما وتشمل تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد الكسندر كونوزين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. أعطيه الكلمة الآن.

السيد كونوزين (تكلم بالروسية): يسرني جدا أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس لجنة مكافحة الإرهاب كي أطلع المجلس على أنشطتها، وأقدم إليه برنامج عملها الثاني عشر الذي يشمل فترة ٩٠ يوما المقبلة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، للنظر فيه.

مثلما يعلم المجلس، تسلمت رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في نهاية أيار/مايو، خلفا للسفير أرياس، ممثل إسبانيا. وبالنيابة عن اللجنة، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا وتقديرنا للسفير أرياس على ما أبداه من قيادة فعالة وإبداع كبير خلال الأشهر الثلاثة عشر التي كان فيها رئيسا للجنة.

وأود كذلك أن أقدم السيد خافيير روبيريز، ممثل إسبانيا، الذي عُيِّن مديرا تنفيذيا للإدارة التنفيذية التابعة للجنة. لقد بدأ فعلا بالتخطيط العملي لتعزيز الهيكل الجديد.

وإنني على ثقة بأن الإدارة التنفيذية تحت قيادته ستدعم أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب بفعالية.

وقبل تقديم برنامج العمل الثاني عشر، أشير إلى تنفيذ برنامج عمل اللجنة السابق. إن اتخاذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس سجل بداية عملية التنشيط الهامة. ومنذ ذلك الوقت، يتمثل التحدي الرئيس للجنة في الحفاظ على توازن فعال بين جهود الإصلاح وأنشطة اللجنة في الأجل القصير.

وخلال هذه المرحلة الجديدة من عمل لجنة مكافحة الإرهاب، واصلت اللجنة رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، معتمدة على تقارير تقدمها الدول استجابة لرسائل توجهها اللجنة إليها. وينبغي ملاحظة أنه خلال هذه الفترة الانتقالية، لم يكن باستطاعة لجنة مكافحة الإرهاب تفادي التمهل في استعراض التقارير. ومن بين ٦٥ تقريرا ينبغي استعراضها في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم يكتمل فعليا سوى النظر في ٢٥ تقريرا منها. ومع ذلك، اتخذت اللجنة جميع التدابير الممكنة لتسريع العملية والتغلب على التأخير.

وفي الوقت نفسه، اتضح للجنة مكافحة الإرهاب أن النهج المتبع في هذا العمل ينبغي تغييره أيضا. إذ أن تحليل الاحتياجات المطلوبة لمساعدة البلدان ينبغي إدماجه في عملية الاستعراض كعنصر رئيسي من عناصرها. ولقد سلط الضوء على ذلك العمل في برنامج عمل اللجنة السابق، أي برنامج العمل الحادي عشر، بيد أن التنفيذ لم يبدأ عمليا إلا آخر الشهر. وذلك النوع من التقييمات يمكن له أن يكون مفيدا في إرساء تعاون عملي مع بلدان ومنظمات مانحة، وفي كفالة أن تتكيف جهود التعاون التقني العالمي تكييفا أفضل مع الاحتياجات الحقيقية. وستواصل اللجنة العمل وفقا لذلك النهج.

إن تشجيع الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بالإرهاب، وعلى تنفيذ أحكامها في تشريعاتها الوطنية ما زال إحدى الأولويات في عمل اللجنة. ومن خلال جهود لجنة مكافحة الإرهاب تزايد عدد الدول الأعضاء التي انضمت إلى الاتفاقيات الدولية المتصلة بالإرهاب، الأمر الذي أسهم مساهمة هامة في تعزيز الأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

وخلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس اللجنة، في أوائل تموز/يوليه إلى عدد من الوفود المتهمة، تم تقديم تقرير عن الوضع الحالي للمصادقة على الـ ١٢ اتفاقية، وعن دور اللجنة في عملية المصادقة. وسوف نتابع بانتظام رصد عملية المصادقة على هذه الاتفاقيات وتنفيذها، وتشجيع الدول على الانضمام إلى المعاهدات في أقرب وقت ممكن.

وفي مجال المساعدة الفنية، واصلت اللجنة عملها مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى نهج يمكن تكييفه بصورة أنجع مع الاحتياجات. كما أن اللجنة تابعت العمل على وضع دليل المعلومات ومصادر الدعم في مكافحة الإرهاب كوسيلة لاستقاء المعلومات عن أفضل الممارسات، والقوانين النموذجية وبرامج المساعدة. غير أن الدليل وحده لا يكفي لتلبية الاحتياجات المستجدة. وتنوي اللجنة أن تضطلع بدور أنشط في تنسيق تيسير المساعدة الفنية، لاسيما من خلال الأطر الجديدة القائمة على إجراء الحوار المباشر مع الدول الأعضاء، سواء في نيويورك أو في العواصم، ومن خلال تبادل المعلومات مع مجتمع المانحين. وسوف نقوم بكل ما يلزم من أجل تعزيز تلك العملية.

وفيما يتعلق بالشفافية، استأنفت اللجنة نهج قيام الرئيس بتقديم إحاطات إعلامية إلى الوفود المعنية بانتظام. وقد تم تقديم إحاطة إعلامية حول المرحلة الراهنة من أنشطة اللجنة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وكان عدد الحاضرين فيها

يزيد على ٥٠ وفدا. وفي الوقت ذاته لا بد من الاعتراف بأن موقع اللجنة على الإنترنت لا يجري تحديثه على نحو منتظم. وعلاوة على ذلك، ثبت من التجربة أن جهود اللجنة الإعلامية حول مهماتها في هذه المرحلة من عملية التنشيط لم تكن كافية. وهذا النقص في توعية الرأي العام بأنشطة اللجنة ربما كان السبب في سوء الفهم الناتج تجاه عمل اللجنة، الأمر الذي فاقم من مشكلتي الاتصالات والتعاون العملي مع الدول الأعضاء. ولذلك، ستستمر اللجنة في جهودها لتحسين أساليبها في نقل المعلومات.

وتابعت اللجنة تطوير التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وخلال فترة التسعين يوما الحادية عشرة، شارك خبراء اللجنة في الكثير من المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية حول مختلف جوانب مكافحة الإرهاب. وقد استمعت اللجنة إلى عدد من الإحاطات الإعلامية التي قدمتها منظمات وهيئات دولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، ووفرت هذه الإحاطات الإعلامية للجنة معلومات هامة حول تجربة هذه الدول ونهج التعاون الدولي الذي تتبعه في مكافحة الإرهاب. كما أن ذلك أتاح فرصة لتقييم قدرة تلك المنظمات على المشاركة في عملية تقديم المساعدة الفنية وتبادل المعلومات.

اسمحوا لي الآن أن ألفت انتباه المجلس إلى الخطوط العريضة في التقرير الثاني عشر عن الفترة المشمولة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. حتى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استلمت اللجنة ٥١٥ تقريرا من الدول الأعضاء وغيرها. وقد اشتملت هذه التقارير على ١٦٠ تقريرا ثانيا من دول أعضاء وتقريرين اثنين من غير أعضاء، وعلى ١١٦ تقريرا ثالثا و ٤٠ تقريرا رابعا من دول أعضاء. ومع ذلك، فإن ٧١ دولة تخلفت عن تقديم التقارير المستحقة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتذكير ممثلي تلك الدول بوجوب تقديم التقارير المستحقة في أقرب وقت ممكن.

إننا مستعدون لاستعمال أية وسيلة للتعاون من أجل مساعدة الدول الأعضاء على حل المشاكل التي تعيق تقديم تقاريرها. وسوف يظل استعراض التقارير المقدمة من الدول الأعضاء عنصرا أساسيا في أنشطة اللجنة. وستستمر اللجنة في مناشدة الدول الأعضاء بأن تفي بالتزاماتها عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وستستمر أيضا بدعم هذه الدول في سعيها للقيام بذلك.

إن تنفيذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) سيكون المهمة الرئيسية للجنة خلال فترة التسعين يوما الثانية عشرة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، تولى السفير خافيير روبيريز منصبه بصفته المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وعملا بالقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، يترتب على المدير التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في غضون ٣٠ يوما خطة تنفيذية. وقد بدأ السفير روبيريز بإجراء المشاورات مع أعضاء اللجنة حول إعداد مشروع الخطة، ونتوقع أن يتم النظر في هذا المشروع في أواخر تموز/يوليه حيث ستقدم الخطة إلى مجلس الأمن للموافقة عليها. وعملا بالقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، سيقوم الأمين العام، بعد موافقة المجلس على الخطة التنفيذية، باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها على وجه الاستعجال، بما في ذلك السعي إلى موافقة الجمعية العامة عليها في الوقت المناسب.

وستتابع اللجنة جهودها لتعزيز التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بجوانب مختلفة من مكافحة الإرهاب. وفي المقام الأول، سنسعى إلى تعزيز التعاون مع اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧(١٩٩٩)، المعنية بالقاعدة وطالبان. وقد جرت مناقشة هذه المسائل في اجتماع غير رسمي لرئيسي اللجنتين، وتم خلاله الاتفاق على بعض أشكال التعاون. وكلما توثقت الاتصالات بين لجنتينا، زاد

استعدادنا لاتخاذ تدابير تنسيق إضافية. كما أن لجنة مكافحة الإرهاب ستسعى إلى إنشاء علاقات عمل مناسبة مع اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعنية بمشاكل عدم الانتشار في سياق الخطر الذي يمثله الإرهابيون.

وفي ما يتعلق بالمساعدة الفنية، سوف نواصل عملنا في إجراء تقييم لما يلزم البلدان من احتياجات، مع مراعاة الحاجة إلى إنشاء آلية فعالة لمشاطرة المانحين المحتملين للمعلومات غير السرية. وتنوي لجنة مكافحة الإرهاب التعاون مع الفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية، ومناقشة موضوع تبادل المعلومات مع الفريق العامل، الأمر الذي سيؤدي إلى أعظم استفادة من مجتمع المانحين. كما أن اللجنة تسعى إلى دراسة أشكال جديدة من الأنشطة لكي يكون نظام المساعدة الفنية الذي تعمل اللجنة على تطويره فعالا ومرنا. وستحلل اللجنة إمكانيات إجراء اتصالات أكثر فعالية بين لجنة مكافحة الإرهاب والبلدان والمنظمات المتبرعة.

وكما ينص عليه القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) تعتزم اللجنة البدء بإعدادات لزيارتها الأولى لدولة عضو، رهنا بموافقتها، ابتغاء الانخراط في حوار مباشر مع سلطاتها في سياق ضمان الرصد الفعال لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذه البعثة ضرورية لغرض إيجاد مناخ التعاون وتقديم المساعدة الفنية على أساس تقييمات أكثر دقة لحاجات البلدان. ونخطط لدعوة ممثلي المنظمات الدولية المشاركة إلى الانضمام إلى البعثة. ومثل بعثات الرصد هذه يمكن أن تكون أداة في توفير مساعدة مباشرة مكيفة مع حاجات محددة الهوية.

وبموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ستضع اللجنة كل الأشكال الضرورية للحوار المباشر مع الدول الأعضاء التي تبحث عن المساعدة في تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب.

وإلى جانب الاتصالات التقليدية بين البلدان المعنية واللجان الفرعية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب، يمكن بها للبلدان أن تثير أسئلة متعلقة بالرسائل التي أرسلتها اللجنة استجابة إلى تقاريرها، نعتزم استكشاف نهج جديدة للاتصال بالدول. وبوصفي رئيسا للجنة أود أن أنتهز هذه الفرصة لأقول إننا نرحب بالرسائل المرسلة إلى لجنة مكافحة الإرهاب وخبرائها ومكتبها ولجانها الفرعية ونواب رئيسها ورئيسها. وهي تتضمن مقترحات لتحسن عملها وأسئلة تتعلق بالمشاركة وطلبات لمساعدة الجهات المتبرعة.

وينبغي ألا تعتبر اللجنة نوعا ما من أنواع وسائل التحقيق. على العكس. فنحن نرى أن من الضروري إقامة العلاقات الأكثر ودية مع الدول. إن الرئاسة الروسية ستحاول ضمان أن يتطور التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأشد الطرق فعالية، وهي منفتحة بطبيعتها. وتمشيا مع مبدأ الشفافية سيواصل رئيس اللجنة إجراء إحاطات إعلامية للوفود المعنية حول أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب.

إن تطوير التعاون مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية سيبقى يحظى بالأولوية في عمل اللجنة. وعرضت جامعة الدول العربية استضافة الاجتماع القادم للجنة مع المنظمات الدولية في القاهرة في وقت لاحق من هذه السنة، وقد قبلت اللجنة العرض. واتباعا للنهج الذي وافقت اللجنة عليه والإجراءات المتبعة في اجتماعات سابقة تخطط اللجنة لبدء إعدادات للاجتماع الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيكون الاجتماع مفتوحا لمشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة دول مراقبة. ونتوقع أن يسهم في حوار مركز عملي التوجه مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية وأيضا دول إقليمية بشأن المشاكل الرئيسية التي تواجهها في التنفيذ العملي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

إننا منفتحون على الانتقاد والمقترحات والملاحظات من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ودول أخرى في الأمم المتحدة، أثق بأنها ستسهم في التقدم الذي تحرزه اللجنة في المرحلة الحالية لإنعاشها. أدعو المشاركين إلى عرض أي أسئلة قد ترد في خواطرهم.

السيد دان فورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أنا موقن من أنني أضم صوتي إلى جميع الأعضاء في شكر السفير كون وزين على تقريره المقدم إلينا هذا الصباح وفي تهنئته وموظفيه على عملهم منذ تولي رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في أيار/مايو.

وأود أيضا أن أرحب بخافيير روبيريز، المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب المنشأة حديثا، في اجتماعه الأول في المجلس. إن إنشاء هذه الهيئة يعني دقيقة فاصلة في جهد المجلس لمعالجة التهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان، أي الإرهاب.

إن الحملة العالمية ضد الإرهاب تبقى تحتل الأولوية الأولى بالنسبة إلى حكومة بلدي. والولايات المتحدة ملتزمة بأن ترى الأمم المتحدة تواصل أداء دور هام في هذا المجال، وتعمل حكومة بلدي لتجد طرقا لتعزيز فعالية الأمم المتحدة. وإلحاق الهزيمة بوباء الإرهاب يتطلب بذل جهد جمعي. إن لجنة مكافحة الإرهاب عضو قيم في ذلك الفريق. واللجنة، عن طريق عملها لبناء القدرة ومبادراتها العالمية في التنسيق، ساعدت في تنشيط الدول الأعضاء والمنظمات حول العالم لجعل مكافحة الإرهاب تحظى بالأولوية سواء عن طريق اعتماد قوانين وآليات جديدة لمكافحة الإرهاب أو تحسين قوانين وآليات موضوعة.

ونتيجة عن عملها انضمت مزيد من المنظمات والبلدان إلى فريق مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من ذلك، ثمة كثير من العمل الذي ينبغي القيام به. على سبيل المثال، بينما شاهدنا زيادة كبيرة في عدد الدول التي أصبحت أعضاء في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب لا يزال يوجد عدد كبير لم يقم بعمل في هذا المجال. إن أربعين دولة تقريبا أعضاء في اقل من نصف هذه الصكوك. وذلك يومىء إلى افتقار في الإلحاح في مكافحة الإرهاب ويضعف التضامن الدولي.

وعلى الرغم من أن لجنة مكافحة الإرهاب تلقت أكثر من ٥٠٠ تقرير من الدول الأعضاء فان الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يتطلب أكثر كثيرا من تقديم التقارير. يتطلب الامتثال اتخاذ إجراء على جبهات مختلفة — تشريعية وتنظيمية وتشغيلية. وتحتاج اللجنة إلى القيام بعمل تعزيز تلك النقطة على نحو أفضل في كل من نيويورك والعواصم. ولعل أوضح مؤشر على قدر العمل الذي ينبغي القيام به هو عدد الهجمات الإرهابية الكبيرة منذ فتحت اللجنة أبوابها للعمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ونقول ببساطة أن الإرهابيين ومؤيديهم يواصلون توجيه ضرباتهم في بالي أو موسكو أو الدار البيضاء أو الرياض أو بغداد أو مومباسا أو استانبول أو حيفا أو تل أبيب أو القدس أو مدريد. لم يهزم الإرهاب، مما يثير شبح هجمات مهلكة أخرى على الضحايا الأبرياء والتهديدات المتواصلة للسلم والأمن الدوليين.

لقد انشأ المجلس الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتعزيز لجنة مكافحة الإرهاب ولتمدها بأدوات وموارد إضافية. والآن يجب أن نعمل لضمان أن تصبح الإدارة التنفيذية عاملة في أسرع وقت ممكن. وهذه الإدارة ستمكن لجنة مكافحة الإرهاب من أن تصبح أكثر ريادة وأن تمد يديها بطرق مختلفة للدول والمنظمات وأن تشجع مزيدا منها على أن تصبح إطرافا ذات مشاركة تامة في الفريق المكافح للإرهاب. وعن طريق زيارات ميدانية لدول مختلفة ستتمكن من مساعدة لجنة مكافحة الإرهاب على تقييم الجهود على الطبيعة لتنفيذ مواد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)،

وبذلك تتجاوز التركيز الحالي على تقارير مكتوبة. وهذا ضروري إذا كانت اللجنة تأمل أن تجمع في نهاية المطاف ما يكفي من المعلومات لتحديد أي الدول ممتثلة للقرار.

علاوة على ذلك، نشجع الدول التي تطلب المساعدة التقنية على النظر في أن تطلب إلى لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية للجنة القيام بزيارتها. وعلاوة على العمل الذي تؤديه هاتان الهيئتان وهيئة مكافحة الإرهاب الأخرى التابعة للمجلس، وهي لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، لا بد أن يظل المجلس متصدراً الحملة العالمية لتخليص العالم من آفة الإرهاب. ويجب عليه أن يتصرف على نحو عاجل، كما لو كانت أحداث ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد وقعت بالأمس، وليس منذ أشهر أو سنين. ولا يجب أن يغيب عن باله قط أنه طالما وجد عدد قليل من الدول التي لا تتصرف بالسرعة الكافية لرفع قدراتها على مكافحة الإرهاب أو التي لا تفي بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب، فنحن جميعنا عرضة للخطر.

يجب على المجلس أن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين، الملقاة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني للإحاطة الشاملة التي قدمها لنا السفير ألكسندر كونوزين، بصفته رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، بشأن الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة، وأيضاً لعرضه برنامج العمل الثاني عشر الخاص بالفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، والذي نعرب عن تأييدنا الكامل له.

لقد دخلت اللجنة هذا العام، من خلال إعادة تنشيطها، مرحلة جديدة وخاصة، ترمي إلى تعزيز قدرتها على العمل ومجابهة التحديات المتعلقة بتنفيذ الدول الأعضاء القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشكل كامل. وقد أعربنا في آذار/مارس الماضي عن تأييدنا لمقترحات إعادة تنشيط اللجنة، وصوتنا تأييداً للقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وفي ضوء المعلومات التي تلقيناها اليوم، يسرنا أن نرى إرادة أعضاء المجلس بتوافق الآراء تترجم تدريجياً إلى واقع. ويبرهن على ذلك ترحيبنا اليوم بالسفير خافيير روبيريز، الذي عين مديراً تنفيذياً للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. فنرجو له كل التوفيق في عمله، ونؤكد له الآن دعم الوفد الشيلي الكامل له في أدائه لوظائفه الهامة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الموضوعة في برنامج العمل لمدة الثلاثة أشهر الأخيرة، نعرب عن ترحيبنا بقدرة اللجنة على النقد الذاتي التي تتجلى في تقريرها، وبعزمها وتصميمها الواضحين على تعديل بعض الإجراءات التي ستتيح في المستقبل التحقيق الكامل للأهداف المحددة في مجال التحقق من تنفيذ الدول الأعضاء لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ورصد ذلك التنفيذ. ومن هذا المنطلق، نرى من المهم للغاية العمل الذي تم بشأن وضع الجدول الزمني لأعمال الإدارة التنفيذية وتنظيمها.

ومن ذات المنطلق، وتمشياً مع ولاية لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان، التي أرأسها، وإصراراً منا على تحسين التعاون بين تلك اللجنة ولجنة مكافحة الإرهاب، عقدنا في الأيام الأخيرة اجتماعات غير رسمية بين رئيسي اللجنتين لمناقشة ودراسة السبل والوسائل اللازمة لاستكشاف وإيجاد مجالات جديدة للتعاون والتنسيق بينهما.

وكما قال السفير كونوزين، تشمل هذه الوسائل والسبل بصفة خاصة العزم على عقد لقاءات منتظمة كجزء من برنامج عملنا المعتاد بين الرئيسين وبين الخبراء المكلفين

بمعالجة تلك المسائل. كما نظرنا في إمكانية مشاركة كل من رئيسي اللجنتين في اجتماعات اللجنة الأخرى. وبحثنا أيضاً طرق تشجيع وتعزيز الاتصالات بين فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفريق خبراء لجنة مكافحة الإرهاب، من أجل تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات، وفقاً للنظام الداخلي لكلا اللجنتين والاتفاقات المعتمدة فيهما.

كما نظرنا في طرق نقل المعلومات التي تتلقاها لجنة القاعدة بانتظام فيما يتعلق بالحاجة إلى المساعدة التقنية، والتي يجري جمعها خلال زيارات الاتصالات التي تقوم بها الدول التي تتولى رئاسة وعضوية اللجنة ١٢٦٧. ومجمل القول إننا ألقينا نظرة على طرق تعزيز التعاون بين هاتين الهيئتين، وسنواصل ذلك في المستقبل.

وأودّ أيضاً أن أقول إن مكافحة الإرهاب تنطوي على الثبات والتفاني والمثابرة فيما نبذله من جهود للتعاون من أجل تحقيق أهدافنا، فضلاً عن التكامل بين الجهود والإجراءات، وكل هذا في سياق أعمال لجان مجلس الأمن المعنية بهذه المسألة، ولا سيما في لجنة مكافحة الإرهاب. وقد أدى كل هذا إلى بعض إنجازات هامة.

بيد أن الإرهاب كما أشير مؤخراً في المجلس، ما زال يشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. وهذا واضح، ونسمع يومياً بأعمال إرهابية جديدة ترتكب في مختلف بقاع العالم، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. لذا يلزم أن نتمسك بهدف المجلس المتمثل في مواصلة مكافحة هذا التهديد الخطير. ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال التعاون الضروري والجوهري من جانب الدول والمنظمات المختصة.

لهذا السبب، يعد من الضروري والمناسب من حيث التوقيت أن نجدد مناشدتنا للدول التي لم تنضم بعد كأطراف في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب أن تفعل ذلك، وأن تسن التشريعات اللازمة لتنفيذها، و فيما يتعلق باللجنة التي أحظى بشرف رئاستها، لابد لها أيضاً من الامتثال للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

وأخيراً، مع مراعاة الجهود المتجددة التي يبذلها مجلس الأمن هذا العام لمكافحة الإرهاب، كما يتضح من اتخاذه القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان، والقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، الذي ينشئ الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن الجهات الفاعلة التي لا تنتمي لدولة معينة وأسلحة الدمار الشامل، يجب أن نظل بوصفنا المجتمع الدولي ملتزمين بهذا الجهد وأن نغتنم هذه الفرصة للتحرك قدما للأمام في الحرب على الإرهاب. وبهذه الطريقة سنساعد على كفالة أن يعيش أبناء جميع الدول في سلام، وفي تمتع بالأمن الكافي، مع الاحترام لحقوق الإنسان وحقوق الأفراد والجماعات، وفي التزام كامل بسيادة القانون.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أتقدم بتهنئتنا للسفير كونوزين على توليه رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، وللسفير روبيريز على تعيينه مديراً تنفيذياً للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. كما أود أن أشكر السفير كونوزين على تقريره الوافي عن أنشطة اللجنة.

ونرحب بهذه الفرصة لكي يقيّم فيها المجلس جهوده في مجال مكافحة الإرهاب من خلال لجنة مكافحة الإرهاب. ويبرهن اتخاذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) على أن المجلس مدرك لضرورة تحسين جهوده في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى استعداد لتقبل التغيير في هذا السبيل.

ونعرب عن تقديرنا لمشروع الخطة التي أعدها السفير روبيريز لتنظيم أعمال الإدارة التنفيذية، ولتقبله الآراء والمقترحات فيما يتعلق بهذه الخطة.

وأود أن أبدي ملاحظتين. أولاً، يذكر التقرير أن ٧١ بلداً لم تلتزم بالموعد المحدد لتقديم التقارير الخاصة بكل منها. وهذه مسألة تدعو للقلق. ولا بد من دراسة هذه الظاهرة باعتبارها من الأعراض الخطيرة لمشكلة يحتمل أن تكون أكبر حجماً. فعندما يتخلف ٧١ من الأعضاء البالغ عددهم ١٩١ عضواً عن الامتثال للمواعيد النهائية التي يفرضها مجلس الأمن، ينبغي أن نتساءل عن السبب. وينبغي أن نحدد سبب هذه المشكلة الحادة وأن نجد علاجاً لها.

فهل تحتاج تلك الدول من المساعدة التقنية إلى أكثر مما تستطيع تيسيره لجنة مكافحة الإرهاب؟ وهل بلغ نظام اللجنة لرصد الامتثال عن طريق التقارير والرسائل نقطة تناقص الغلة؟ وهل يلزم أن ننظر في زيادة التركيز على أنواع أخرى من التفاعل مع الدول الأخرى، كالحوار المباشر، كما يقترح الرئيس؟ أم أن لدى الدول، وهذا نذير أشد سوءاً، اعتراضات على مشروعية الوسائل التي تتبعها اللجنة بحيث أنها تقرر الآن تجاهلها؟

النقطة الثانية ترتبط بالعلاقة بين تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان. ونؤكد مجدداً رأينا المتمثل في ضرورة إدماج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن النضال العالمي لمكافحة الإرهاب. إذ يمكن أن تشكل تدابير مكافحة الإرهاب أخطاراً بالنسبة لسبل حماية حقوق الإنسان الراسخة. ويمكن لانتهاكات الحقوق أن تقوض النجاح الذي تحققه جهود البلدان في مجال مكافحة الإرهاب. ونرجو أن تضيف الإدارة التنفيذية واللجنة عنصراً متعلقاً بحقوق الإنسان إلى هيكلهما وأساليبهما.

إن الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب يتطلب من مجلس الأمن ومن بقية أعضاء الأمم المتحدة الاستمرار كشركاء ملتزمين بكلا الأمرين إذا أريد تحقيق النجاح في استئصال آفة الإرهاب.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير كونوزين، على تقريره التفصيلي والموضوعي. ويود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في تهنئته وفريقه، على تولي منصبه الهام.

كما نرحب بحضور المدير التنفيذي الجديد للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السفير خافيير روبيريز. ونرى أنه سيؤدي دوراً حيوياً في إقامة هيكل الدعم الجديد للجنة خلال الأشهر القادمة. ونود أن نؤكد له دعمنا الكامل في هذه المهمة الهامة والشاقة. ولدينا ثقة في أنه سيسترشد دائماً بالهدف الرئيسي للجنة، ألا وهو تعزيز الحوار الدائر مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بروح من التعاون والشفافية وعدم التحيز.

وإلى جانب تحسين الهياكل التشغيلية للجنة، يجب أن تحافظ عملية إعادة التنشيط الجارية على مشروعية اللجنة في نظر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تعزز هذه المشروعية. ونحن لذلك نتطلع إلى أن نشهد إدراج خبير في حقوق الإنسان وسيادة القانون ضمن كبار موظفي الإدارة التنفيذية. وفي هذا الصدد، نتفق تماماً مع الآراء التي أعرب عنها السفير باخا من فوره.

وسوف تتيح الإدارة التنفيذية أيضاً مزيداً من الإمكانيات للمضي في تكثيف التعاون والتنسيق بين اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وبالأخص مع لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان.

وقد اتخذت اللجنتان خطوات هامة بالفعل في هذا الصدد، سواء من جانب رئيسيهما أو من جانب أفرقة الخبرة الحالية. ونرى أنهم جميعاً جديرون بكامل تقديرنا، وسنواصل تقديم الدعم لهم من أجل النهوض بأعمالهم الهامة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن اتفاق ألمانيا التام مع البيان الذي سيدلي به لاحقاً السفير فان دين بيرغ باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي الهولندية.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نهنئ الاتحاد الروسي بتقلد رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، كما نشكر رئيسها السابق، السفير أرياس، على إسهامه الممتاز، ونرحب بالسفير روبيريز، المدير التنفيذي الجديد للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ونود كذلك أن نتوجه بالشكر للسفير كونوزين على تقديمه برنامج العمل الثاني عشر للمجلس (انظر S/2004/541)، وأن نعرب عن تقديرنا لدوره القيادي في إدارة أعمال اللجنة.

إن اللجنة تمر بمرحلة انتقالية ترمي إلى إعادة تنشيطها. ونتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة على الخطة التنظيمية لإدارتها التنفيذية. وفي هذا الصدد، نتفق مع الرأي القائل بأن اللجنة سوف تحتاج إلى المحافظة على توازن بين جهود الإصلاح وبين أنشطتها القصيرة الأمد. ونتفق مع ما أعرب عنه الرئيس من ضرورة أن تؤدي اللجنة دوراً أكثر نشاطاً في تنسيق توفير المساعدة التقنية. وفي هذا السياق، ينبغي الاضطلاع على نحو موضوعي بإدماج تحليل التقييمات القطرية للمساعدة المطلوبة ضمن عملية الاستعراض.

وفيما يتعلق بمسألة الإبلاغ، مع التركيز على ضرورة تقديم التقارير في مواعيدها، ينبغي أن تحاول اللجنة أيضاً التصدي لبعض المسائل من قبيل الملل من تقديم التقارير، والقدرة التقنية على توفير هذه التقارير، وغير ذلك من المجالات التي تطرق إليها السفير باخا أيضاً.

وقد أحطنا علماً بالجهود التي يبذلها الرئيس التماساً لإحكام التنسيق مع هياكل الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج مختلف جوانب مكافحة الإرهاب. بيد أننا نفهم أن الشروع في هذا التنسيق سيتم في إطار الولايات الخاصة بكل من اللجنة وهياكل الأمم المتحدة الأخرى.

وأحطنا علماً باعتزام اللجنة الشروع في الأعمال التحضيرية لأول زيارة تقوم بها اللجنة إلى إحدى الدول الأعضاء، رهناً بموافقتها. ومن شأن هذه الزيارات أن تؤدي إلى تهيئة أجواء من التعاون وتوفير المساعدة التقنية، على النحو الذي أشار إليه الرئيس في بيانه اليوم.

ونؤيد الأنشطة الرامية إلى تحسين الاتصال بين اللجنة والدول الأعضاء من أجل تحسين قدرة الدول على محاربة الإرهاب بمزيد من الفعالية. كما نتفق مع الرأي القائل بأن اللجنة تحتاج إلى تحسين وسائل اتصالها تعزيزاً للشفافية وتجنباً للتصورات غير السليمة لأعمالها. ونتطلع إلى اجتماع اللجنة بالمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المزمع أن تستضيفه جامعة الدول العربية في وقت لاحق هذا العام.

السيد كينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشعر بالامتنان لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذا الاجتماع، ولرئيس لجنة مكافحة الإرهاب للإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ونود، شأننا شأن الآخرين، أن نغتنم هذه الفرصة لنقدم أصدق تمنياتنا للرئيس الجديد السفير كونوزين، ممثل روسيا، وللمدير التنفيذي الجديد للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السفير روبيريز. وتعرب المملكة المتحدة عن اتفاقها مع البيان الذي سيدلي به ممثل هولندا بعد قليل نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال خطر الإرهاب اليوم حاداً كما كان في أي وقت مضى. فالإرهابيون لا يفتر سعيهم لتحقيق أهداف مستحيلة. وهم لا يعرفون فوارق تتعلق بالجنس أو الدين أو الجغرافيا. بل هم متحدون في ازدرائهم لأرواح الأبرياء. ولذا، يجب علينا أن نتحد في مكافحة الإرهاب، بدءاً من

التعامل مع تمويل الإرهاب إلى معالجة أشكال الاستياء التي تشجع على ارتكابه.

وقد حققت اللجنة قدراً كبيراً من الإنجاز منذ إنشائها. فساعدت على بناء الوحدة بين الدول في الحرب على الإرهاب. وساعدت في الإبقاء على زخم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وجعلت الدول موضعاً للمساءلة عن جهودها في مكافحة الإرهاب، وساعدت الدول بشكل حاسم في بذل هذه الجهود. غير أنه يلزم عمل المزيد، وأصدقكم القول أن ثمة شعوراً بأن النشاط بدأ يخبو قليلاً بمرور الزمن.

وعليه ينبغي لنا الآن الاستفادة من تعيين المدير التنفيذي الجديد وتعزيز الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لترفع النشاط إلى مستوى جديد. ولا بد لنا من اغتنام هذه الفرصة لاستعراض كيفية عمل اللجنة. وينبغي لها الحفاظ على أفضل تقاليد الكفاءة والفعالية؛ ويجب أن تواصل تعزيز الشفافية والمعاملة المتساوية والتعاون مع المنظمات الإقليمية. ومن شأن الهيكل الجديد أيضا أن يمكنها من إقامة روابط أقوى مع الأطراف الأخرى من منظومة الأمم المتحدة – ولا سيما مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – مما يمكن اللجنة من جذب تلك الأطراف وجعلها أقرب إلى عملها والاستفادة من خبراتها، وسلطتها واتصالاتها. ويجب على لجنة مكافحة الإرهاب مواصلة تطوير تعاونها الوثيق مع لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان.

ومن المستصوب أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لاستعراض ما ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب عمله. ويتعين علينا النظر فيما يمكن أن تفعله اللجنة من عمل إضافي لتوفير الخبرة التقنية للدول الأعضاء. ونحن نرحب بالخطط الرامية إلى بذل جهد إضافي لبناء روابط مع المانحين المحتملين لتقديم المساعدة وكذلك الملاءمة بشكل أفضل بين احتياجات ومتطلبات الدول الأعضاء والمساعدة المتوفرة. ويتعين على لجنة مكافحة الإرهاب مواصلة تقديم الآراء الصائبة والمتناسبة، بناء على الإبلاغ المناسب عن متطلبات الدول الأعضاء. ويجب علينا النظر في إمكانية تقديم تقارير إقليمية حتى تتمكن بعض الدول الصغيرة من تركيز مواردها الشحيحة على التنفيذ بدلا من متطلبات الإبلاغ. وكما أشار عدد من المتكلمين صباح اليوم، يمكننا أيضا أن ننظر مرة أخرى في كيفية أفضل الطرق للعمل والتعامل مع من لم يقدموا تقاريرهم أو يستجيبوا للجنة مكافحة الإرهاب. وسيكون ذلك موضوعا رئيسيا في الفترة المقبلة.

وأقل ما في الأمر أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا مستمرا لا يمكن أن يتجاهله أحد. ويتعين علينا جميعا أداء دورنا في إطار الأمم المتحدة وخارجها للحد من ذلك الخطر.

السيد يانيز بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها السفير ألكسندر كونوزين ممثل الاتحاد الروسي بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ويسعدني أيضا أن أهنئه لانتخابه رئيسا للجنة، وهو منصب يتولاه من سلفي الممثل الدائم لإسبانيا، السفير إنوسنسيو أرياس. إنني في غاية الامتنان على تعليقات السفير كونوزين على ذلك الموضوع. وأنا واثق من أن اللجنة، تحت هذه القيادة المقتدرة، ستتمكن من التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بأول مدير تنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السفير خافيير روبيريز. وهو ليس من أبناء وطني وزميل لي ذي خبرة طويلة في السلك الدبلوماسي الإسباني فحسب، ولكننا

أيضا نتشاطر المثل العليا والمطامح في الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وعملنا معا من أجل السلم والأمن في أوروبا وحول العالم. ولذلك نحن نثق كل الثقة بفعاليته في العمل، التي ستلقى الدعم الكامل من وفدي وشخصي.

وتولي إسبانيا أهمية خاصة لمناقشات مجلس الأمن المفتوحة هذه بصفتها آلية لتعزيز الشفافية، التي ظلت لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب دائما تؤدي بها عملها. ولذلك نحن نرحب بمواصلة عقد هذه المناقشات، التي توفر للجنة ودولها الأعضاء منبرا تبلغ منه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والرأي العام بشأن أعمالها، بينما توفر للدول غير الأعضاء في المجلس محفلا تعرب فيه لنا عن آرائها بشأن هذه الأمور. ولذلك سأتكلم بإيجاز شديد في بياني، وذلك بالتحديد للإسراع بتبادل الآراء بيننا جميعا. وأغتنم هذه الفرصة لأقول إننا نوافق تماما على البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن وفدي يشارك السفير كونوزين في تحديد ثلاثة أهداف أو تحديات مباشرة تواجه لجنة مكافحة الإرهاب. أولها تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجنة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لتصبح اللجنة مروجا ومنسقا عالميا حقيقيا لهذه المساعدة. وينبغي أن يمثل هذا، من بين أمور أخرى، طريقة ملموسة للتغلب على الحالة الراهنة التي – كما أبين لنا – لم تقدم فيها ٧١ دولة تقاريرها الخاصة في الوقت المناسب.

والهدف الثاني هو الإعداد للزيارات الأولى التي تقوم بها اللجنة إلى الدول التي ترى أن زيارتها ضرورية، بموافقة حكوماتها، للدخول في حوار مباشر مع السلطات المختصة. وذلك من شأنه أن يمكننا من التحقق من التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على أرض الواقع، وتقييم طبيعة الأسباب التي تعوق هذا التنفيذ الفعال وتحديد الاحتياجات المحتملة أو عروض المساعدة التقنية.

والهدف الأخير هو تعزيز تعاون اللجنة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تشكل خبرتها في مكافحة الإرهاب ونُهُجها المتنوعة حياله إسهاما أساسيا في ضمان أن تتمكن اللجنة من الإشراف بصورة مناسبة على التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن نعتقد أن هذا التعاون فيما بين المؤسسات يجب أن يبدأ بتحسين التفاعل والتنسيق مع هياكل الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في مكافحة الإرهاب، وفي المقام الأول لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالقاعدة والطالبان.

ولمساعدة اللجنة تحديدا وهي تواجه تلك التحديات المباشرة، دعت إسبانيا إلى إجراء عملية لإعادة التنشيط انعكست في نهاية المطاف في قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) الذي كانت نتيجته الرئيسية إنشاء الإدارة التنفيذية، برئاسة السفير روبيريز. ويود وفدي أن يهنئه بمشروع برنامج العمل الذي أعده للإدارة التنفيذية – وهو برنامج عمل نؤيده تماما. ونأمل أن نتمكن من اعتماد أحكامه وتنفيذها بأسرع ما يمكن حتى تبدأ الإدارة التنفيذية العمل في القريب العاجل وحتى يمكن أن تبدأ إعادة تنشيط اللجنة بصورة ملموسة. وتلك ستكون أكثر الطرق فعالية لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن في المكافحة العالمية لجميع أشكال الإرهاب، التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السفير كونوزين، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية. وأعتقد أنه يمكن

أن تكون لدينا، برئاسة السفير كونوزين، كل الثقة بالأعمال التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب. وأنا أتفق معه في الملاحظات التي أبداها في إحاطته الإعلامية.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات بإيجاز شديد. أولاً، إننا نؤيد إصلاح لجنة مكافحة الإرهاب، ونرحب بالسفير روبيريز، المدير التنفيذي الجديد للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يتسنى لهذه الإدارة أن تبدأ عملها في القريب العاجل من خلال جهودها بالتعاون مع الأمانة العامة.

ثانياً، تؤيد الصين فكرة قيام خبراء لجنة مكافحة الإرهاب بزيارة لإحدى الدول الأعضاء لجمع المعلومات بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بغية تقييم احتياجات المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. والصين يحدوها الأمل أن تساعد مثل هذه الزيارة على تخفيف العبء عن الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم تقاريرها إلى اللجنة من خلال إتاحة مزيد من الوقت أمامها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ثالثاً، نعرب عن بالغ تقديرنا لعرض جامعة الدول العربية بشأن استضافة ما سيكون الاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. إن استضافة جامعة الدول العربية للاجتماع الاستثنائي المزمع ستكون فرصة لإظهار عزم العالم العربي على تضافر جهوده من أجل مكافحة الإرهاب والتدليل على أن مكافحة الإرهاب قضية مشتركة تتشاطرها الدول الأعضاء كافة. ولا يمكن إلا أن يفيد ذلك القضية المشتركة للكفاح الدولي ضد الإرهاب. ونحن على يقين بأن جامعة الدول العربية ستضطلع بالأعمال التحضيرية على النحو الواجب بما يكفل نجاح ذلك الحدث.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير ألكسندر كونوزين على عرضه الممتاز لبرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة التسعين يوماً، والجهود التي يبذلها لتمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها في الفترة الانتقالية هذه التي تدخل خلالها الإدارة التنفيذية مرحلة التشغيل. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التهنئة للسيد خافيير روبيريز على تعيينه مديراً تنفيذياً، وأؤكد له كامل تعاوننا.

وأود أن أؤكد بإيجاز على بعض العناصر التي نعتبرها هامة في برنامج العمل قيد النظر. أولاً، نأمل أن تتمكن لجنة مكافحة الإرهاب من الوفاء بالموعد النهائي لاعتماد الخطة التنظيمية للإدارة التنفيذية بغية تقديمه إلى مجلس الأمن لإقراره. وسيمكن ذلك الهيئة التنفيذية الجديدة من أن تكون جاهزة للعمل وأن تضطلع بالمهام المناطة بها.

ونرى أيضاً أن من المستصوب للغاية أن يستمر التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات ضد تنظيم القاعدة والطالبان، مع إيجاد أشكال جديدة للتعاون، في إطار من الاحترام الكامل لولاية كل من اللجنتين.

ونشجع لجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة عملها بشأن تقييم احتياجات البلدان من المساعدة. والزيارات التي سيقوم بها خبراء لجنة مكافحة الإرهاب لبعض البلدان، بموافقتها وبموجب القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، ستساعد على تعزيز رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإقامة حوار مباشر مع حكومات الدول المعنية.

ولهذا السبب، نحن ندعم لجنة مكافحة الإرهاب ونشجعها إذ تشرع في التحضير لزيارتها الأولى المزمعة. وتحتاج تلك الزيارات إلى حسن إعداد وخرائط طريق دقيقة وواضحة المعالم فيما يتعلق بالأهداف المتوخاة. وتلك الزيارات تستجيب لرغبة اللجنة في التحقق ميدانياً من تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، التي ينبغي تنفيذها في كل

مناطق العالم دون أي تمييز، بغض النظر عن الخلفية الحضارية أو الثقافية أو الدينية.

ونحيط علماً بتأخر ٧١ بلداً عن المواعيد النهائية المحددة لتقديم تقاريرها. ونحث تلك البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كما نشجع اللجنة على استكشاف كل السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة تلك الدول كيما يتسنى لها تقديم تقاريرها. وبصفة خاصة، ينبغي للجنة أن تنظر في طرق للاتصال بالدول الأعضاء والانخراط معها في حوار وتفاعل للتأكد من تعاونها، بدلاً من حصر العلاقة في مجرد تبادل المراسلات، الأمر الذي بدأت تظهر جوانب قصوره.

إننا ندعم لجنة مكافحة الإرهاب في جهودها التحضيرية للاجتماع مع جامعة الدول العربية المزمع عقده في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر. ونجاح تنظيم ذلك الاجتماع سيكون بالتأكيد رسالة قوية من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالكفاح ضد الإرهاب.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئة السفير ألكسندر كونوزين على توليه رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في وقت دقيق بشكل خاص، إذ تجري عملية تنشيط أعمالها. ونرحب أيضاً بالسفير خافيير روبيريز وهنئه على تعيينه مديراً تنفيذياً للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشئت حديثاً والتي ستكون محوراً رئيسياً في عملية التنشيط التي تشهدها اللجنة. ونؤكد للسيد روبيريز على تعاوننا الكامل معه، متمنين له كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته.

وقد أحاط وفدي علماً على النحو الواجب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إلى المجلس. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد بإيجاز على ثلاث نقاط.

أولاً، إن عملية تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب التي التزم بها مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء، تستهدف تقوية الدور المركزي البارز للأمم المتحدة في الكفاح ضد الإرهاب. وهذا يظهر كيف أن الدول الأعضاء قد عقدت العزم على تذليل أي صعاب قد تعرقل التنفيذ العالمي لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتقرير الرئيس بشأن الصعوبات التي تواجهها كل من لجنة مكافحة الإرهاب والدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (S/2004/70، المرفق)؛ وتقرير لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنشيطها (S/2004/124، المرفق)؛ واتخاذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤): كل هذا يجسد تصميم المجتمع الدولي على مواءمة الكفاح ضد الإرهاب مع الظروف المتغيرة، ومرونته في تعديل الهياكل كيما تستجيب بفعالية لهذا التحدي الهائل.

ثانياً، إن برنامج العمل الثاني عشر (S/2004/541، المرفق)، الذي قدمه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، يبين كيف أن اللجنة قد بدأت مرحلة جديدة وهامة من وجودها. وينص البرنامج على أن المهمة الرئيسية خلال فترة العمل الحالية تتمثل في دخول الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) مرحلة التشغيل الكامل في أقرب وقت ممكن، وذلك بهدف تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتيسير المساعدة التقنية للدول الأعضاء وتعزيز التعاون والتنسيق بشكل أوثق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على النحو الوارد في تقرير اللجنة المتعلق بتنشيط أعمالها: وتلك مهام أساسية للكفاح ضد الإرهاب وللدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ثالثاً، إن الإحاطات الإعلامية التي تقدمها لجنة مكافحة الإرهاب تشير إلى ضرورة تغيير النهج المتبع في

رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والذي يعتمد حالياً على التقارير المقدمة من الدول، من خلال دمج تقييمات البلدان لاحتياجاتها للمساعدة في عملية استعراض التقارير كوسيلة لتطوير تعاون عملي مع البلدان المانحة ومواءمة جهود المساعدة التقنية مع الاحتياجات الفعلية للبلدان على نحو أفضل. وتشكل حقيقة أنه بحول ٣٠ حزيران/يونيه لم تف ٧٠ دولة بالموعد المحدد لتقديم التقارير الخاصة بها، وحقيقة أن كل هذه الدول بلدان نامية، دليلا واضحا على الحاجة العاجلة إلى زيادة الجهود لتقديم المساعدة التقنية إلى تلك البلدان، التي تشكل أيضا البلدان الأكثر عرضة لوجود الإرهابيين وارتكاب أعمالهم فيها.

ويسرنا أن لجنة مكافحة الإرهاب، في نهجها نحو تنشيط أعمالها، تبحث عن طرق ابتكارية لكي تجعل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وزيادة قدرات الدول على مكافحة الإرهاب الاتجاه الرئيسي للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. و يشكل ذلك في الواقع تطورا مفيدا.

وهناك حكم مهم في القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) اعترف بحاجة اللجنة إلى أن تقوم بزيارة الدول وأن تنخرط في حوار كجزء من رصد التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونرى أن من الأهمية الجوهرية جدا حقيقة أن اللجنة تعهدت بتطوير جميع الأشكال اللازمة لإجراء حوار مباشر مع الدول الأعضاء التي تبحث عن المساعدة بغية تعزيز قدرات هذه الدول على مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، إننا نؤيد بالكامل البيان الذي سيدلي به الرئيس نتيجة لهذه الجلسة. فالبيان يحدد بوضوح المهام التي تتنظر اللجنة، فضلا عن المهام التي نفذت في فترة ربع السنة قيد النظر.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير كنوزين، على عرضه الشامل لعمل اللجنة، كما هو متوخى في القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وبصفتي عضوا في مكتب تلك اللجنة، أود أن أعرب عن تأييدي لكلماته، التي ستساعد كثيرا على إيجاز التعليقات التي سأدلي بها صباح هذا اليوم. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة كي أرحب بالمدير التنفيذي للإدارة التنفيذية التي أنشئت مؤخرا والتابعة للجنة مكافحة الإرهاب، السفير خافيير روبيريز ممثل إسبانيا. وأتمنى له كل النجاح في وظيفته الجديدة.

إن التحدي الأكثر صلة الذي يواجه لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية للجنة هو إقناع البلدان بأن من مصلحتها الذاتية أن تستفيد من مصادر التعاون المختلفة التي توفر لها. ونرى أنه، حتى الآن، لم يستغل التعاون المحتمل مع لجنة مكافحة الإرهاب استغلالا كافيا. وليس من أهدافنا صباح هذا اليوم أن نستنفد الأسباب وراء هذه النتائج، ولكن إحدى المسائل التي نود أن نسترعي الانتباه إليها هي عدم وجود آليات أقوى للتغذية المرتدة بغية ضمان أن يكون التعاون الذي تقدمه الأطراف الثالثة إلى البلدان ولجنة مكافحة الإرهاب مرضيا بشكل كامل.

ونود أيضا أن نشدد على أن لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية للجنة هما هيكلان صمما بشكل أساسي لحماية الدول التي ترغب في التعاون ولكنهما، لأسباب مختلفة، لم تتمكنا من فعل ذلك. ولذلك، نود أن نؤكد من جديد على أن لجنة مكافحة الإرهاب، واستطرادا، الإدارة التنفيذية للجنة، ليست لجنة جزاءات ولا محكمة عدل – بل ليست حتى مخفر شرطة. ويتعين أن ينفذ عمل اللجنة في إطار القيود المتوخاة في القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٣٥ (٢٠٠٤).

إن الإحساس بملكية ما تقوم به اللجنة ينبغي أن يجري تعزيزه بين أعضاء الأمم المتحدة الآخرين. وفي ذلك

الصدد، فإن إقامة اتصال مباشر مع الدول الأعضاء تنفيذا لعمل اللجنة تشكل أحد الأساليب الأكثر فائدة للعمل. ونرحب ترحيبا خاصا بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية في عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وحينما يتعلق الأمر بالتعاون، فإن الحلول الابتكارية دائما سليمة.

وفي الختام، أود أن ألاحظ أن نبذ الأعمال الإرهابية يشكل أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية للبرازيل. ونحن نرى أن مكافحة الإرهاب يتعين إدارتها في إطار مقتضيات مراعاة الأصول القانونية، وحقوق الإنسان والحريات المدنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة، أود أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للسفير كنوزين على بيانه المفيد والشامل للغاية، وفي تهنئته على توليه رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب وفي تمني كل النجاح له في الاضطلاع بمهمته. كما أود أن أرحب هنا بوجود المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الذي عين مؤخرا، السفير خافيير روبيريز، الذي أتمنى له كل النجاح في عمله.

وإذ تؤيد رومانيا البيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير فان دين بيرغ ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني سأقتصر على بعض التعليقات الموجزة.

بعد اتخاذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، الذي أنشئت من خلاله الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، دخلت اللجنة الآن مرحلة انتقالية ستنتهي في اللحظة التي تعمل الإدارة التنفيذية للجنة بشكل كامل. ومن الأهمية القصوى أن تستمر لجنة مكافحة الإرهاب في العمل بنفس الوتيرة خلال تلك الفترة، بينما تستمر أيضا في تكييف نفسها تجاه القوى المحركة الجديدة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وبينما تبقى قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) شرطا لازما أساسيا لمكافحة الإرهاب على نحو فعال، فإننا نلاحظ مع شعور بالقلق أن العديد من الدول ما زالت تواجه صعوبات كبيرة في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي ذلك الصدد أحد المؤشرات ذو الصلة هو العدد المتزايد باستمرار للدول المتأخرة في تقديم تقاريرها. ولذلك السبب نرى أن الوفاء بشكل فعال باحتياجات البلدان من المساعدة – بما في ذلك من خلال إقامة حوار عملي المنحى بشكل أكبر مع مجتمع المانحين والدول المعنية على حد سواء – ينبغي أن يكون إحدى الأولويات العليا للجنة.

إننا نعترف بأهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. ونرحب بالنهج النشط الذي يتبعه الرئيس الجديد للجنة مكافحة الإرهاب في ذلك الصدد. ومن جانب رومانيا، أود أن أؤكد للسفير كنوزين على استعدادنا التام، بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لمناقشة سبل التعاون بين لجنتينا. ونظرا لحقيقة أن لجنة ١٥٤٠ ما زالت على وشك بدء أنشطتها، فإن تلك الخطوة يمكن أن ينظر فيها في مرحلة لاحقة.

وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، أود أن أعرب عن تأييد وفدي التام للعمل الذي اضطلع به بالفعل السفير روبيريز في إنشاء هيكل جديد. ونحن على استعداد لتقديم إسهامنا النشط في استكمال الخطة التنظيمية للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولاعتماد مجلس الأمن له في الوقت المناسب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للإحاطة التي قدمها إلينا هذا الصباح السفير كونوزين، الرئيس الجديد للجنة مكافحة الإرهاب، الذي نحييه ونهنئه على انتخابه. ونحن واثقون بأنه، بفضل رئاسة روسيا للجنة، سيستمر تنسيق عمل اللجنة بشكل فعال. وعلاوة على ذلك، يسرنا أن نحيي المدير التنفيذي الجديد للجنة مكافحة الإرهاب، السفير خافيير روبيريز. ويشكر الاتحاد الأوروبي أيضا السفير أرياس على رئاسته القديرة للجنة خلال الشهور الثلاثة عشر لعملها.

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لهذه المناقشات المفتوحة الدورية ويسرنا أن يظل العمل جاريا بهذا التقليد تحت القيادة والإدارة الجديدتين. إن المناقشات المفتوحة المنتظمة تساعد على صون وتعزيز القبول والشرعية العامين للجنة في إطار أسرة الأمم المتحدة. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن السفير كونوزين لا يزال يواصل تقديم الإحاطات غير الرسمية للدول الأعضاء، التي جرت أولاها في ٢ تموز/يوليه. وهذه الإمكانية لطرح الأسئلة والأجوبة المباشرة نقدرها غاية التقدير، وقد كان الرئيس على صواب تماما في تأكيد أنه ينبغي أن تظل الشفافية سمة مميزة لعمل اللجنة.

يتناول اجتماع اليوم برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما الثانية عشرة، وهو يغطي الأشهر من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الوثيقة كجزء من عملية تنشيط اللجنة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤).

سوف يقدم المدير التنفيذي قريبا الخطة التنظيمية للإدارة التنفيذية للجنة. وإنه لأمر طيب أن نعلم من برنامج العمل أن هذا سيتم عن طريق الأمين العام. فهذه مسألة هامة لبيان أن عملية التنشيط ينبغي أن تكون مصدر فخر للأمين العام في دوره كرئيس تنفيذي للمنظمة.

ولما كان الاتحاد الأوروبي يعتبر احترام حقوق الإنسان وحكم القانون شرطا أساسيا للتغلب على وبال الإرهاب، نأمل أن نرى خبيرا في حقوق الإنسان في الإدارة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بمواصلة تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلقة بالقاعدة وطالبان. ونأمل أيضا أن يمتد تعزيز ذلك التعاون إلى أجزاء منظومة الأمم المتحدة الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي نداءكم، سيدي الرئيس، الموجه إلى كل الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد في الوقت المحدد بأن تفعل هذا بأقرب وقت ممكن. وعدد الدول الإحدى والسبعين التي فوتت الموعد النهائي يعني أن أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة متأخرون. ويجب أن نحافظ على عالمية وسرعة الرد اللتين يتطلبهما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونحن نشجع اللجنة وإدارتها التنفيذية على تعزيز حوارهما مع الدول الأعضاء بغرض بلوغ هدفنا المشترك وهو التنفيذ العالمي الشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). والمجلس الأوروبي يؤيد تأييدا شاملا تلك الجهود وقد عين منسقا لمكافحة الإرهاب تابعا للاتحاد الأوروبي. ومكافحة الإرهاب مندمجة الآن اندماجا كاملا في سياسة العلاقات الخارجية للإتحاد وهي عنصر رئيسي في حوار الاتحاد الأوروبي السياسي مع الدول الأخرى. ويجري تأكيد خاص على التصديق دون تحفظ على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومنع تمويل الإرهاب وعلى التنفيذ الفعال لها. كما يجري التركيز أيضا على تناول عوامل أخرى يمكن أن تسهم في الكفاح ضد الإرهاب، مثل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن نثني على الطاقة الجديدة التي ترغب اللجنة في تسخيرها في ذلك الجهد لجعل الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة عالمية ونتطلع إلى تعزيز نتائجها بإسهامنا في ذلك. وأهداف اللجنة في هذا الميدان هي أهدافنا.

يتفهم الاتحاد الأوروبي أن اللجنة في مرحلة انتقالية وأن هذا أدى إلى بطء في استعراض التقارير. ونأمل ونثق بأن اللجنة ستتمكن، بوجود فريق موسع من الخبراء، من تعجيل عملها. وينبغي أن تتيح زيادة عدد الموظفين تقييما أفضل لاحتياجات مساعدة البلدان التي لديها الإرادة السياسية المخلصة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولكن تنقصها الأدوات للقيام بذلك. ونحن نتشاطر رأي الرئيس بأن الاستعراض والعلاج ينبغي أن يرتبطا ارتباطا أكثر فعالية.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بأن تضطلع اللجنة بدور أكثر نشاطا في ميدان المساعدة الفنية. ونرحب بإجراء مزيد من الحوار وتبادل المعلومات المباشرين مع الدول المحتاجة للمساعدة والمجتمع المانح، على حد سواء، بما في ذلك الحوار والتعاون الوثيقين مع فريق العمل المعني بمقاومة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية.

والحوار المباشر وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على هذا النحو أساسيان أيضا ونحن مقتنعون بأن ذلك الحوار وتبادل الآراء يمكن أن يتعززا بقيام اللجنة بزيارات ميدانية إلى الدول المعنية بموافقتها. وأولى تلك الزيارات التي تقوم بها اللجنة إلى دولة بموافقتها، على النحو المتصور في برنامج العمل الجديد، من المهم ذكرها في هذا الصدد.

ونثني على كون جامعة الدول العربية عرضت المشاركة في أن تستضيف، مع اللجنة، الاجتماع الاستثنائي الرابع مع المنظمات الدولية، والإقليمية ودون الإقليمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالقاهرة في أواخر هذا العام. وأي حوار عملي مركز في تلك المناسبة ينبغي أن يوفر متابعة مفيدة للاجتماعات الثلاثة المشابهة السابقة.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أبدي ملاحظة فيما يتعلق بالدورة التي تخطط رئاسة الاتحاد الأوروبي لتنظيمها في ٢٢ أيلول/سبتمبر في بروكسل بشأن طرق مكافحة تمويل الإرهاب. وإننا سنركز على مسائل مختلفة، مثل أنظمة تحويل الأموال، وغسيل الأموال والتنفيذ الوطني والإقليمي لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن مستعدون لإبلاغ المعنيين بهذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية، أدعوه إلى شغل مقعد على الطاولة والإدلاء ببيانه.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يود وفدي بداية أن يتقدم إليكم بالتهنئة بترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما يشكر المندوب الدائم للفلبين وأعضاء بعثته على إدارتهم الناجحة لأعمال المجلس خلال

الشهر المنصرم. ويغتنم وفدي هذه المناسبة ليهنئ ممثل الاتحاد الروسي، السفير الكسندر كونوزين – بترؤس بلاده للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ونشكره على الإحاطة المفصلة والشاملة التي قدمها لنا هذا الصباح حول برنامج عمل اللجنة خلال فترة الـ ٩٠ يوما القادمة. كما نهنئ السفير خافيير روبيريز ممثل إسبانيا على تعيينه مديرا للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يثني وفدي على العمل الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب خلال الفترة الماضية، وعلى الجهود التي بذلتها، حيث عملت بشكل حثيث لتحقيق تقدم ملموس في مجال تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام ومتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) كما يرحب وفدي بعمل اللجنة الذي تمثل من خلال استمرارها في الحوار المفتوح مع الدول الأعضاء في إطار التعاون والشفافية، بغية مساعدة الدول في زيادة قدراتها على مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد فإننا نشيد بإقامة اللجنة تفاعلا حقيقيا مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وتوسيع نطاق اتصالاتها معها. وهنا نود أن نرحب بشكل خاص بقبول اللجنة اقتراح جامعة الدول العربية باستضافة الاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في القاهرة أواخر هذا العام، على أن يكون وفق الأصول المرعية لمثل هذه الاجتماعات.

ويرحب وفدي بإنشاء الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التي ستعمل بالتعاون مع المدير التنفيذي المعين ومع الأمانة لجعل الجهاز الجديد جاهزا للعمل في أقرب وقت. وقد لاحظنا أن ورقة عمل اللجنة تشير إلى أنها ستنظر لاحقا في الخطة التنظيمية التي سيقدمها المدير التنفيذي. وفي هذا المجال نؤكد ثقتنا بأن أعضاء مجلس الأمن سيناقشونها بكل دقة وعناية، بحيث تكون متوافقة في كافة أبعادها مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع ولاية اللجنة، وأن يناقشوا المسألة المالية وفقا للقواعد المالية الإدارية المنظمة لعمل الأمم المتحدة.

لقد وصل الإرهاب الدولي إلى مرحلة خطيرة بحيث تتطلب مكافحته جهودا دولية متضافرة، ولا بد للقضاء عليه من البحث بصورة جادة في معالجة أسبابه وجذوره، وضرورة معالجتها بكل موضوعية وبعيدا عن ازدواجية المعايير، بما يخدم السلم والأمن الدوليين انطلاقا من مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويتعاظم خطر الإرهاب إذا ما تلاقى مع أسلحة الدمار الشامل. لذلك فقد دعت بلادي المجتمع الدولي للعمل من أجل مكافحة الأمرين معا وبالتوازي. وللتعبير عن صدق نواياها، فقد تقدمت بلادي العام الماضي وخلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، بمشروع قرار باسم المجموعة العربية، طالبت فيه بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل دون استثناء أية دولة من دوله. وما زال مشروع القرار مطروحا على طاولة مجلس الأمن، ونأمل أن يتم تبنيه بالإجماع وفي أقرب فرصة ممكنة نظرا لأهميته، وخاصة في ظل ما يواجهه عالم اليوم من تحديات ومخاطر تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم بلادي للجنة مكافحة الإرهاب، ودعمها أيضا لكافة الجهود الدولية المخلصة في سبيل تحقيق هدف المجتمع الدولي النبيل في مكافحة الإرهاب الدولي، خدمة لتطلعات البشرية إلى الأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل لختنشتاين، وأعطيه الكلمة.

السيد فينافيسر (لختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): من دواعي غبطتي يا سيدي أن أراكم ترأسون جلسة مجلس الأمن صباح اليوم. وأود في البداية أن أهنئ السفير كونوزين على تبوئه رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب وأن أتقدم له بأصدق تمنياتنا له في أداء عمله الهام. ونشكره بصفة خاصة لتمسكه بمبدأ الشفافية خلال الأسابيع الأولى التي شغل فيها ذلك المنصب، كما نشعر بالامتنان لاعتزامه الاستمرار في إحاطة الدول الأعضاء المهتمة علماً بأعمال اللجنة على نحو منتظم.

ونتوجه بالتهنئة أيضاً للسفير روبيريز بصفته المدير التنفيذي الجديد للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونثق بأن السفير روبيريز سيوفر للهيكل المعزز الجديد القيادة اللازمة، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل له في هذا الصدد. ونتطلع إلى تلقي الخطة التنظيمية المقبلة للإدارة التنفيذية للجنة، ونرجو أن تكون اللجنة قريباً في وضع يتيح لها الانتقال من الترتيبات الانتقالية إلى الهيكل الجديد، حتى تتعامل مع التحديات الماثلة أمامها في المستقبل.

وما زلنا نرى أن أعظم نقاط القوة لدى اللجنة تكمن في مجال تنسيق المساعدات التقنية، حيث تكمل بذلك الجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومقره في فيينا. وبما أن اللجنة عاكفة على القيام بالأعمال التحضيرية وإجراء الترتيبات لأول زيارة تقوم بها لإحدى الدول، من المهم أن نشدد على طابع الرضا المتبادل الذي يتسم به تقديم هذه المساعدة التقنية، وضرورة الأخذ بنهج متوازن يدمج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي أثناء تقييم احتياجات الدول إلى المساعدة وإسداء المشورة لها فيما يتعلق بالإجراءات اللازم اتخاذها، ينبغي أن تدرك اللجنة وخبراؤها على الدوام أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ليس عائقاً يحول دون نجاحها في المعركة مع الإرهاب، بل هو شرط مسبق لا غنى عنه، وينبغي لها أن تنشط أيضاً في إذكاء الوعي بهذه الحقيقة.

ومن ثم فمن الأهمية بمكان، في عملية التعيينات المقبلة داخل الإدارة التنفيذية، أن يولى النظر الواجب لأي خبرة ذات صلة يتمتع بها الموظفون الذين سيجري تعيينهم في مجال حقوق الإنسان. ونرجو أيضاً أن تشمل الترتيبات الجديدة اتصالاً مؤسسياً مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تمشياً مع القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤).

وقد كثف المجلس في الأشهر الأخيرة جهوده للتعامل مع أنشطة الجهات الفاعلة من غير الدول، التي لديها الإصرار على تهديد السلام والأمن الدوليين والقدرة على ذلك. ومما يشهد بتجدد التزام الدول الأعضاء بمنع الهجمات العشوائية والإرهابية ضد سكانها تعزيز اللجنة من خلال إنشاء إدارتها التنفيذية الجديدة، بما في ذلك زيادة قدرتها الفنية بدرجة كبيرة؛ وتعزيز نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان، في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)؛ واتخاذ تدابير جديدة بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

بيد أن هذه الجهود يجب أن تقترن بتنسيق محسن بين اللجنتين وهيئات الخبراء المعنية ابتغاء استعمال الموارد المتاحة على أنجع نحو ممكن وألا تضع عبئا إضافيا على الموارد الإدارية للدول الأعضاء. إن هذه الآثار المتزامنة ذات صلة على نحو خاص بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان، بالنظر إلى أن اللجنتين قد طورتا قدرة وخبرة بارزتين خلال السنتين الماضيتين.

ولا يزال النظر في تقارير الدول أساسا هاما من أسس عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وليختنشتاين هي أحد البلدان البالغ عددها ٤٠ بلدا تقريبا والتي قدمت فعلا

تقريرها الرابع إلى اللجنة. وبالتالي نحن نعي العبء الكبير الذي تضعه المتطلبات المتزايدة لتقديم التقارير على الدول الأعضاء وعلى الدول الصغيرة بشكل خاص. ومع أننا نشجع المجلس وسائر أجهزته الفرعية على مراعاة هذه القيود، وخاصة في اعتماد المتطلبات الجديدة للموافاة بالتقارير، فإن الدول نفسها يمكنها أيضا أن تتخذ من التدابير ما يزيد الكفاءة في تقديم التقارير عن مواضيع مترابطة.

وقد اعتمدت حكومة ليختنشتاين مؤخرا وثيقة أساسية تتعلق بحقائق وأرقام تتناول خصائص ليختنشتاين السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا الإطار العام للتعاون الدولي الذي تعمل ليختنشتاين ضمنه في مكافحة الإرهاب والجريمة وغسل الأموال . ويمكن لتلك الوثيقة الرئيسية الأساسية أن تشكل مرجعا لمختلف متطلبات الموافاة بالتقارير وأن تخفف بالتالي تخفيفا كبيرا من العبء الواقع على الإدارات.

وأخيرا دعوني أعرب مرة أخرى عن التزام ليختنشتاين بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وبالتعاون مع المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ليختنشتاين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اتيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري المخلص للدعوة إلى هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن لاستعراض عمل لجنة مكافحة الإرهاب خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير كونوزين، رئيس اللجنة، على إحاطته الإعلامية حول عمل وبرنامج اللجنة. ونود أيضا أن نرحب بالسفير خافيير روبيريز وأن نهنئه على تعيينه مديرا تنفيذيا للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ونلاحظ برنامج عمل اللجنة الثاني عشر المكون من ٩٠ يوما، الذي سيشمل فترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ونعتقد بأن برنامج العمل سيواصل تعزيزه لفعالية تدابيرنا لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد تؤيد إندونيسيا التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة مكافحة الإرهاب التي تمتلكها الدول التي تطلب المساعدة، وتعيد ذكر أهمية التعاون والتنسيق من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في بناء القدرة للدول التي تحتاج إلى المساعدة.

واسمحوا لي بأن أوفر استكمالا لجهود إندونيسيا المتواصلة لمكافحة الإرهاب الدولي، وخصوصا في منطقتنا، منذ الاجتماع السابق الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب. في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ دشنت الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري مركز جاكارتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون. وإنشاء هذا المركز كان متابعة هامة لاجتماع بالي الوزاري الإقليمي المعني بمكافحة الإرهاب الذي عقد في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ تحت الرئاسة المشتركة للحكومتين الإندونيسية والاسترالية.

والهدف الرئيسي للمركز هو تعزيز الخبرة التشغيلية للأفراد العاملين في مجال إنفاذ القانون على المستوى الإقليمي في معالجة الجريمة العابرة للقوميات، مع التركيز الرئيسي على تعزيز مهارات مكافحة الإرهاب. وسيسعى المركز إلى تعزيز التعاون فيما بين قوات الشرطة الإقليمية، مستفيدا من تجربة إندونيسيا واستراليا في التعاون في مجال إنفاذ القانون. وبينما نعتبر المبادرة ثنائية، نرحب بمشاركة وإسهامات بلدان ومنظمات دولية أخرى تؤيد أهداف المركز.

وثمة متابعة أخرى لاجتماع بالي الوزاري، وهي إنشاء فريقي عمل مخصصين يتكونان من كبار المسؤولين

القانونيين والممارسين لإنفاذ القانون في المنطقة. والفريق العامل من كبار المسؤولين القانونيين سيعود بتقارير إلى الوزراء عن كفاية الأطر القانونية الإقليمية للتعاون والمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. وسيعقد الفريق العامل اجتماعه الأول في ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في كانبيرا. وسيصيغ الفريق العامل المخصص لممارسي إنفاذ القانون نماذج الممارسة المثلى لمكافحة الإرهاب وسينشئون قاعدة معلومات اشد فعالية وسيسهلون التدفق الأكثر سلاسة للمعلومات الاستخبارية عن النشاط الإجرامي. وسيعقد الفريق العامل المخصص اجتماعه الأول في ١٢ و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في بالي بإندونيسيا.

وأخيرا، أود أن أؤكد على اقتناع إندونيسيا بأن الإرهاب هو مشكلة كل أمة، وبأننا نستطيع أن نقاتل الإرهاب على أفضل نحو وأن نهزم هذا الخطر عن طريق اتخاذ نهج متعددة الأبعاد ومتعددة الإطراف على أساس التعاون والتضافر والحوار فيما بين الدول كلها. وإندونيسيا هي أحد هذه الإطراف، ونحن على استعداد، كما فعلنا في الماضي، لاتخاذ التدابير الضرورية والعمل مع دول ومنظمات أخرى لضمان فقدان الإرهابيين لأي مكان للاختباء وهزيمة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بان أهنئكم سيدي في البداية على توليكم رئاسة المجلس عن شهر تموز/يوليه، وأن أعرب عن تقديرنا لسلفكم في ذلك المنصب. وأود أيضا أن أرحب بحرارة بالرئاسة الروسية للجنة مكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص السفير كونوزين. وأرحب أيضا بالسفير روبيريز بوصفه المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وأطمئنكم سيدي على استعداد إسرائيل لأن تفعل كل ما في وسعها للمساعدة في تعزيز خطتنا المشتركة لمكافحة الإرهاب.

ولجنة مكافحة الإرهاب، منذ إنشائها، تواجه تحدي وضع معيار واضح للنشاط الدولي ضد الإرهاب. وبالرغم من أن تلك الأعمال لم تكن سهلة، فإننا نبدأ الآن مشاهدة النتائج الايجابية لتلك الأعمال.

وبالنسبة إلى إسرائيل وضعت السنوات القليلة الماضية تحديات أمامنا لتحديد مكاننا في المجهود العالمي لمكافحة الإرهاب، ولإيجاد طرق يمكن بها لتجربتنا الكثيفة لسوء الحظ في مكافحة الإرهاب أن تكون ذات فائدة للآخرين. ومما يشجعنا العدد المتزايد للبلدان التي تسعى التحالف معنا في هذا السياق، ونأمل أيضا في أن نتمكن من تقديم إسهام أكبر للجنة مكافحة الإرهاب. وتحقيقا لهذا الغرض، نتطلع قدما للمشاركة في اجتماع اللجنة مع المنظمات الدولية، المزمع عقده في الخريف. وثمة طريقة أخرى تستطيع بها إسرائيل أن تسهم بنجاح في عمل اللجنة، وهي إدراج خبراء إسرائيليين في إطار جهودها.

والإرهاب، مثل الوباء، ينتشر بهدوء وبندلع بأثر فتاك. والإرهاب، مثل الوباء، لا تمكن مقاومته بنجاح بتدابير جزئية، ولكن تجب مقاومته برمته. يجب أن يواجه بعزم فولاذي وتصميم قوي. الإرهاب شبكة، وتترابط أجزاؤه بعضها مع بعض، وعالمي في أغلب الأحيان. وتجب مقاومته بهذه الصفة. إن الإرهاب في أي مكان في العالم يجب أن يقر بما هو عليه وأن يعالج وفقا لذلك. فإذا ترك على قيد الحياة أو ترك ينمو ويتعزز أو أهمل على نحو غير خلقي باعتباره مشكلة شخص آخر فإن ذلك ليس من شأنه سوى تقويته

مما يؤدي إلى صيرورته تيارا تحت السطح سيعود حتما إلى النشوء مرة أخرى.

ومن سوء الحظ أن إسرائيل تعرف ذلك معرفة تامة، لأن إسرائيل تجد نفسها غالبا على خط جبهة الحرب الدولية على الإرهاب.

تعرف إسرائيل الألم والتدمير اللذين يسببهما الإرهاب لأن إسرائيل ترى ذلك مرأى العين على أساس دائم تقريبا، على الرغم من إننا نود أن ذلك ليس كذلك. ونحن نعي وعيا شديدا بالمعضلات التي تواجهها النظم الديمقراطية على وجه الخصوص في مواجهة عدو لا يحترم الحياة ولا يحترم القانون وعن طريق هذه التجربة المحزنة والجارية تعلمت إسرائيل الكثير.

ونحن نفهم أنه مما لا ينكر أيضا، إلى جانب نجاح مكافحة الإرهاب الدولي الذي تمتعت به لجنة مكافحة الإرهاب والمجتمع الدولي، إننا نواجه على نحو متزايد الانتشار الخطير للإرهاب. الإرهاب ليس على وجه الدقة مجموعة مبعثرة من الأفراد أو المنظمات الداخلية أو الشبكات الإقليمية. إنه أخطبوط يرسل الخيوط المهلكة في جميع الاتجاهات. وهذا المخلوق يزداد تعقيداً في القيام بمشاريع مشتركة، وتشاطُر الأساليب ونقل رؤوس الأموال إلى حيث يحتاجها ليكون أشد فتكاً. وهو يحاول على الدوام صقل ممارساته واستراتيجياته، تعزيزاً لسوقيات القتل الجماعي.

وإذ تُكيف هذه الشبكة نفسها، علينا نحن أيضاً أن نتكيف. وعلينا أن نتوقع التوجهات الجديدة التي سيتخذها الإرهاب، وأن نقطع عليها شريان الحياة. وإذ يتغير الإرهاب، علينا أن نتغير معه. ولا يمكننا أن نخوض معارك المستقبل اعتماداً على تجارب الماضي وحدها؛ بل خلافاً لذلك، علينا أن نولي اهتماماً كبيراً للتوجهات الناشئة. وكون أن الإرهابيين قصفوا بالقنابل منشآت عسكرية لم يكن يعني أنهم لن يهاجموا ناطحات السحاب. ولأنهم هاجموا ناطحات السحاب، فذلك لا يعني أنهم لن يهاجموا قطارات الأنفاق. ولأنهم هاجموا قطارات الأنفاق فلا يعني ذلك أنهم لن يحاولوا أن يدمروا مدناً بأسلحة كيميائية.

إن علينا أن نصغي إلى النوايا المعلنة للإرهابيين. وعلينا ألا نستهين بأهدافهم أو بما لديهم من وسائل. ولا بد أن نأخذ أقوالهم على محمل الجد، ويجب ألاَّ ننتقص أبداً من تقدير الأهوال التي بإمكانهم أن يفعلوها. إنهم لا يلتزمون بقواعد المجتمع المدني، ومن يتوقع منهم أن يفعلوا ذلك سيُباغَت بمفاجآت مروعة دائماً.

ومثال على ذلك المفهوم مسألة أنظمة الدفاع الجوي المحمولة. فهذا خطر واجهته إسرائيل بشكل مباشر، وهو مضمار لا يزال ينتظر الكثير من العمل. وبينما تثني إسرائيل على التقدم الذي أحرزته منظمات مثل مجموعة الـ ٨ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بهذه الأنظمة، إلاَّ أنه ما زال يتعين على هذه الهيئة أن تتصدى للمسألة بشكل عملي. وكما حذرت إسرائيل من قبل، فإن هذا التوجه الإرهابي وإن لم يحقق بعد العدد الكبير من القتلى الذي يقدر على تحقيقه، إلا أنه قادر بلا شك على تحويل سماواتنا إلى حقول قتل شاسعة. وأي شخص قد يسافر على متن طائرة تجارية في أي مكان من العالم لديه ما يخشاه جراء سهولة انتشار واستخدام أنظمة الدفاع الجوي المحمولة والخطر الداهم الذي تمثله. وإسرائيل تحث هذه الهيئة على اتخاذ الخطوات الملموسة الضرورية لفهم هذا الخطر والقضاء عليه.

وثمة مشكلة أخرى تتطلب منا اهتماماً فورياً وهي ظاهرة الدول التي تأوي الإرهابيين. فالإرهاب، كما قلت، هو خطر عالمي فعلاً يتجاوز حدود الدول وفكرة السيادة ذاتها. وفي الوقت نفسه، فإن للإرهاب مواقعه الجغرافية

والمكانية، والدول التي تأوي مرتكبي الإرهاب الدولي قبل أو أثناء أو بعد ارتكابهم لأعمالهم الفظيعة أصبحت هي ذاتها جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة الإرهابية. وكما قالت دول عديدة أمام هذا المجلس، فإن حملة مكافحة الإرهاب التي يشنها المجتمع الدولي قوية بقدر قوة أضعف حلقاتها. وإذا كان أي جزء من دفاعنا ضعيفاً، سوف يعاني الجميع. وينبغي لهذه الهيئة أن تطالب الدول التي تأوي إرهابيين أن تكف عن ذلك. وينبغي لها أن تُشَهِّر بهم، وأن تتعاون مع المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب في كل مظاهره وفي كل مكان.

وثمة طلب آخر نطلبه من الدول يتمثل في ضرورة وضع حد للتحريض. فالتحريض ليس مجرد جزء لا يتجزأ من البنية الأساسية الإرهابية؛ بل إنه محركها، وعلينا أن نتصدى له على هذا الأساس. والدول التي تسمح لوسائط إعلامها بالتحريض على الإرهاب من خلال الدعاية المملوءة بالكراهية وتشجعها على ذلك، أو تلك التي تتساهل مع التعاليم المتطرفة للقادة التعليميين والروحيين لا تنتهك الالتزامات الأساسية لحقوق الإنسان فحسب، بل أنها تولد الجيل التالي من الإرهابيين، وتؤجج نار الإرهاب. وهي تضمن بذلك أن تكون السنوات المقبلة أخطر من السنوات المنصرمة. فالعنف الذي يكتنف الإرهاب لا أخلاقي ومُهلِك، وكذلك كل ما يوفر له الأساس. وإن أردنا أن نقضي على الإرهاب، فلا بد من القضاء على التحريض أيضاً. ولا بد من مساءلة من يساندون الإرهاب أو يغضون الطرف عنه، وعلينا أن نعمل من أجل إحلال ثقافة التسامح والاحترام المتبادل.

وتؤمن إسرائيل بأنه يمكن دحر الإرهاب إذا ما تصدت كل الدول للإرهاب رأساً ودون مواربة. فتهديد الإرهاب في أي مكان هو تهديد للدول في كل مكان. ولا بد من قطع أوصاله واجتثاث جذوره. هذا كفاح بإمكاننا أن ننتصر فيه وسيكون النصر حليفنا. وتثني إسرائيل على تفاني لجنة مكافحة الإرهاب ومقاصدها النبيلة وتتطلع إلى بذل كل ما في وسعها لمساعدة تلك اللجنة في هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن عمل لجنة مكافحة الإرهاب مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولسائر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة للدول المهتمة بهذا الموضوع من غير الأعضاء لمخاطبة المجلس اليوم.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير آرياس، الرئيس السابق للجنة مكافحة الإرهاب، على خدمته المتميزة. وأود أن أهنئ السيد كونوزين على توليه منصب الرئيس الجديد للجنة وأن أشكره على عرضه المفصل بشأن العمل الأخير الذي قامت به اللجنة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السفير روبيريز على توليه منصب المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤). ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للإرهاب الذي يودي بحياة أناس أبرياء، ونحن ننتظر من لجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة رئيسها الجديد، والإدارة التنفيذية للجنة بقيادة مديرها التنفيذي، أن توفرا للمجتمع الدولي القيادة التي يحتاجها من أجل التصدي للإرهاب بتدابير فعالة.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولاً، أود أن أؤكد على أهمية المساعدة في بناء القدرات. فتوفير المساعدة تعزيزاً لقدرة دولة عضو على مكافحة الإرهاب لا يساعد على منع ارتكاب أعمال إرهابية على أراضيها والإسهام في تحقيق الأمن والتنمية فحسب، بل يسهم كذلك في الحفاظ على الأمن والرخاء في الدول المجاورة والمنطقة برمتها. وبالنسبة للدول المتلقية، فإن وضع تدابير لمكافحة الإرهاب ومنع الإرهاب هما شرطان مسبقان هامان للتنمية أيضاً. ونقدر الأولوية التي توليها لجنة مكافحة الإرهاب للمساعدة التقنية. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تتمكن اللجنة من خلال زياراتها المزمعة من تعزيز مشاريع تقديم المساعدة التقنية الملائمة.

ونعتقد أيضاً أن من المهم للدول الأعضاء أن تتشاطر المعلومات عن الإرهاب. ومن خلال مبادرة السفر المأمون والميسر دولياً، وهي مبادرة أعلنت في اجتماع القمة الذي عقدته مجموعة الـ ٨ في حزيران/يونيه من هذا العام، فإن أعضاء المجموعة سيرفعون المعايير ويعملون على تحديث الإجراءات وتبادل المعلومات بغية كبح التهديدات وخفض التكاليف والمساعدة على كفالة التنقل الآمن للمسافرين والبضائع. ومع مراعاة أن هذا التعاون الدولي جار بالفعل، نعتقد أنه من الجدير للجنة مكافحة الإرهاب أن تنظر أيضاً في إنشاء منتدى للجنة والدول الأعضاء الأخرى المهتمة بغية إجراء دراسة مشتركة عن تدابير أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب.

إن حكومتي توفر مساعدات في سبيل مكافحة الإرهاب، ولا سيما لبلدان جنوب شرقي آسيا، وهي تنوي تعزيز هذه الجهود. ونحن نولي أولوية خاصة لثلاثة مجالات هي: بناء قدرات منظمات إنفاذ القانون ومنع تنقل الإرهابيين عبر الحدود من خلال فرض رقابة أكثر صرامة على الهجرة، وتعزيز الانضمام إلى المعاهدات والبروتوكولات الدولية المعنية بالإرهاب.

ونعتزم أيضا أن نواصل تعاوننا مع تدابير مكافحة الإرهاب من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الوسائل. فعلى سبيل المثال، قررت اليابان مؤخرا أن تمنح إندونيسيا ما يقارب ٦,٨ ملايين دولار بغية تحسين الأمن في مطاراتها وموانئها البحرية. وأيضا، في حزيران/يونيه من هذا العام، استضافت حكومتي اجتماع رؤساء وكالات خفر السواحل الآسيوية الذي عقد في طوكيو بهدف بناء علاقات تعاونية بين الوكالات وتمكينها من المشاركة في المعلومات بشأن الأمن البحري في المنطقة الآسيوية.

بعد ذلك، فيما يتعلق بنقطتي الأولى – أهمية بناء القدرات – نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد في التدابير الوقائية. وإذا كان للإرهابيين اليوم نقطة ضعف، فهي السبل التي يستخدمونها لاقتناء الأسلحة والأموال، سبل في وسعنا أن نقطعها. بيد أنه بغية القيام بذلك، من الضروري وضع تدابير وقائية تستند إلى التعاون الدولي. وفي ذلك الصدد، يصبح من المهم بشكل أكبر زيادة المعايير فيما يتعلق بقدرات الدول على مكافحة الإرهاب بتقديم المساعدة من أجل بناء القدرات. وأود أن ابلغ المجلس بأنه في هذا الشهر، استضافت حكومتي، بالترافق مع الحكومة الماليزية، حلقة دراسية بشأن منع الإرهاب من استخدام الأسلحة الكيميائية وإدارة الأزمات التي تستخدم فيها هذه الأسلحة. وكانت الحلقة الدراسية أول برنامج تعاوني للمركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب في ماليزيا.

ثالثا، إن لدى حكومتي توقعات كبيرة للخطة التنظيمية، التي من المتوقع أن تقدم إلى لجنة مكافحة الإرهاب بحلول نهاية هذا الشهر، إذ أن تنفيذها سيعزز عمل مكافحة الإرهاب الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب. ومن الناحية الأخرى، عقب إنشاء الهيكل الجديد، فإننا نلتمس أن ينشئ المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب منظمة كفؤة، منظمة

تتفادى التبديد. ونود أن نؤكد من جديد على أنه بالرغم من أن اليابان تؤيد تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب، فإن ذلك لا يعني انه ينبغي أن يسمح للنفقات على تلك الأغراض أن تزداد دون قيد. ونلتمس أيضا أن تتخذ خطوات لضمان الشفافية فيما يتعلق بمصادر تمويل أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، من المهم أن يعزز التعاون مع لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، وفقا لبرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة التسعين يوما الثانية عشرة – الربع الثالث لهذا العام. ويحدونا الأمل في أن ترسي الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب اتجاها قويا للعمل يؤدي إلى المزيد من تعزيز علاقتها التعاونية مع المنظمات ذات الصلة من قبيل لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان والدول الأعضاء المعنية.

وبالرغم من أن لجنة مكافحة الإرهاب تمر بفترة انتقالية بينما تنشئ الإدارة التنفيذية للجنة، فإننا نود أن نرى المنظمة تبدأ عمليات شاملة في اقرب وقت ممكن. وتود حكومتي أن تتعاون في إنجاح تلك العملية. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا للتفاني الذي أظهره في هذه الفترة السيد كونوزين والسفير روبيريز وموظفوهما المتميزون وأمانة اللجنة وخبراؤها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كوت ديفوار. ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دجانغوني – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشارك وفدي المتكلمين السابقين في تقديم التهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى المبادرة الحكيمة إلى عقد هذه المناقشة العلنية بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية.

كما نعرب عن تقديرنا الكبير للعرض الواضح الذي قدمه السفير كونوزين، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، عن البرنامج الثاني عشر. وأيضا، يهنئ وفدي بصدق السفير كونوزين على توليه رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب ويهنئ السفير خافيير روبيريز على تعيينه رئيسا للإدارة التنفيذية للجنة. ونتمنى لهما كل النجاح في تنفيذ مهامهما الجديدة.

وبينما نحيط علما باستنتاجات لجنة مكافحة الإرهاب وتوصياتها، أود أن أدلي ببعض النقاط المبدئية العامة وذات الطابع العام المتعلقة بالمسألة قيد النظر بغية إلقاء الضوء على المشاكل العملية التي تواجهنا عند تنفيذ القرارات التي تتخذ في مكافحة الإرهاب.

وإن الانعقاد المنتظم للمجلس، الذي يكاد يكون مرة كل شهرين في جلسات علنية بشأن هذا البند من جدول الأعمال، والمشاركة المتزايدة للشعوب والدول في هذه المناقشات يشهدان بجلاء على واقع عالمي: ألا وهو أن الأعمال الإرهابية احتلت موقعها ضمن التهديدات الأهم والأقسى والأحدث للسلام والأمن الدوليين.

والصدمات التي يسببها القتل والهجمات على المدنيين الأبرياء وعلى الأشخاص، الأجانب في كثير من الأحيان، الذين يستخدمون الممتلكات الوطنية، والتأثير على كل أسرة في جميع أرجاء العالم من جراء تدمير ما نعتبره إرثا وطنيا ولكنه حقا، في نهاية المطاف، إرث لجميع البشرية، أمور لا تدخر أحدا أو شعبا أو دولة في كوكبنا الصغير هذا. وسواء كانت تلك الأعمال تقع في بالي أو جاكارتا أو مدريد أو موسكو أو دلهي، فإنها تضرب جسد بشريتنا وقلبها وروحها وتهاجم ضميرنا وتقززنا وتزعج طمأنينتنا الخاصة والجماعية وتؤدي إلى تقويض سلام كل الدول وأمن الجميع.

ولكن تحليلنا لهذا المرض والعلاج الذي يتعين أن يوصف له لن يكونا سليمين إلا إذا عرفنا كيفية تحديد هذا المرض ووصفه، وقبل كل شيء إذا تمكنا من الاتفاق على وصف لأعراضه وكشفنا أسبابه بشكل شامل. وهذا تقتضيه الحاجة الماسة إلى تعزيز أولوية تعددية الأطراف والدفاع المشروع وانتصار الأخير. ويبدو لي أن الاتفاق العالمي على تعريف لأعمال الإرهاب يشكل شرطا لازما لأية استراتيجية جماعية ومنسقة ومتماسكة لمكافحة الإرهاب. وتشهد على ذلك الصعوبات التي تواجهها اللجنة المكلفة بصياغة اتفاقية دولية بشأن الإرهاب واتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي الواقع ما فتئت اللجنة، تقريبا منذ إنشائها عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، تواجه مأزقا حيال تعريف الإرهاب ونطاق الاتفاقية التي ستبرم في المستقبل.

وإذا أخفقت شعوبنا وأممنا ودولنا في إظهار الإرادة السياسية الكافية والتضامن النشط والفعال للتوصل إلى اختتام ناجح وعاجل للمفاوضات الجارية بشأن هاتين الاتفاقيتين الأساسيتين لتخفيض تواتر وخطورة الأعمال الإرهابية – أو حتى للإزالة بشكل نهائي لتهديدها القاسي للسلام والأمن الدوليين – فإن المرء نادرا ما يحتاج إلى أن ينظر في كرة بلورية لكي يتنبأ بالصعوبة الكبيرة – بل الاستحالة – لازدهار الديمقراطيات القديمة. وعدم التقدم يعني التقهقر. والأسوأ، أن الديمقراطيات الوليدة ستموت قبل أن تصل إلى سن المراهقة – وهو، كما يعلم المرء، ليس الوقت الأسهل أو الأكثر مدعاة للسرور.

وهكذا كان يمكن للإرهابيين أن ينجحوا في هدفهم المتمثل في إحداث انقسام في المجتمع الدولي وخاصة بزيادة سوء الآثار السلبية للعولمة، والثورة العنيفة من الفقراء على الأغنياء – وأحيانا من خلال اللجوء المؤسف إلى الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فيما يخص بلداننا الفقيرة وغير النووية، من شأن الافتقار إلى توافق الآراء بشأن المبادئ التأسيسية للاتفاقيتين المستقبليتين، كما أوضح عدد من الحالات الدولية، أن يطيل من أمد سوء استعمال السلطة بصورة مؤلمة والهجمات الموجهة ضد سيادتنا. وعندما لا يكون بعض شركائنا الأغنياء مسؤولين مباشرة، فإنهم يكونون شركاء في الجريمة. وأنا أشير إلى إرهاب الدولة من النوع المفروض علينا بسبب الحريات التي أباحتها بعض ما تسمى بالدول الديمقراطية القوية لنفسها بذريعة الأحكام المتعددة الأطراف التي تم التوصل إليها بشق الأنفس، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية، وبرتوكول كيوتو المعني بتغير المناخ ، من بين صكوك أخرى.

إننا نشيد بالتعزيز الإيجابي للتعاون بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالقاعدة والطالبان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ونشجعهما على الاستمرار في ذلك المسار النبيل. وفي الوقت نفسه، يناشد وفدي كل شعوبنا وأممنا ودولنا – بما تتشاطره من شعور بالتضامن واضح ومتعذر كبته – أن تتغلب سريعا على العقبات المتبقية لاعتماد تينك الاتفاقيتين، اللتين لا تزالان للأسف غائبتين عن قائمة الصكوك القانونية الدولية المتصلة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه.

أخيرا، كما فعل متكلمون آخرون، أود أن أشدد على أنه لا يمكن لمكافحة الإرهاب أن تحرز تقدما بدون المراعاة الشديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونحن مخلصون لتلك المبادئ ونود أن نؤكد للسفيرين

كونـوزين وروبيريـز اسـتعدادنا الكامـل للتعـاون مـع لجنـة مكافحة الإرهاب وإدارتها التنفيذية.

ذلـك هـو الإسـهام المتواضـع الـذي أراد وفـدي أن يقدمه فيما قاله جميع المتكلمين اليوم بشأن الموضوع الملح المتمثل في الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر ممثـل كـوت ديفوار على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري للسيد كونوزين، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب والممثل الدائم بالنيابة للاتحاد الروسي، على تقريره الوافي عن أنشطة اللجنة.

إننا نرحب حقا بالإنشاء السريع لآليات عملية للتعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. وقد أعطى قرار مجلس الأمن ١٥٣٥(٢٠٠٤) زخما إضافيا هاما لذلك الجهد. وفي ذلك الصدد، نرحب بأعمال لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالقاعدة والطالبان. ونحن ندعم تماما جهود تينك اللجنتين الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة عانت منطقة وسط آسيا، شأنها شأن المناطق الأخرى في العالم، مظاهر وحشية للخطط الإرهابية الإجرامية. إذ أن تعزيز قوى الإرهاب الدولي والتطرف والانفصال يلقي ظلا على استقرار بلدان المنطقة. ويلزم ذكر أنه بعد فترة من الانحدار، بدأ الإرهاب الدولي يعبئ طاقاته الآن ويستخدم وسائل أكثر تدميرا بكثير. والحقيقة المقلقة هي أن المزيد من البلدان والمناطق أخذت تصبح أهدافا للإرهابيين.

ونظرا لذلك، أود أن أشدد على عدة عوامل هامة في مكافحة خطر الإرهاب. أولا، أن مكافحة الإرهاب ليست مجرد مكافحة أعمال الإرهاب ومرتكبيها. إن ما يلزم بداية هو مكافحة المراكز العديدة للأصولية والتطرف التي تنشئ وتنشر إيديولوجية الحقد. وتلك المراكز مصممة لتسميم عقول الناس وتجنيد شريرين جدد للانخراط في صفوف الإرهابيين، ولا سيما الشبان.

وفي ذلك الصدد، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى تهديد خطير جدا، ليس بالنسبة للاستقرار في آسيا الوسطى فحسب، بل وللاستقرار في العالم بأسره، أي التهديد الآتي من منظمة إرهابية دينية هي حزب التحرير. ولدى التصدي لمنظمات من هذا النوع، من الضروري مراعاة حقيقة أنه لا وجود على الإطلاق لحركات تطرف مسالمة. ونظرا لطبيعتها، فإن هذه المنظمات مفعمة بمشاعر الحقد والتعصب التي تتحول إلى أعمال عنف في نهاية المطاف. وفي ذلك الصدد، ندعو مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب إلى إيلاء اهتمام أكثر جدية لخطر المنظمات المتطرفة دينيا، بما في ذلك حزب التحرير، وإلى اتخاذ تدابير شديدة عن طريق فرض جزاءات صارمة عليها.

ثانيا، ليس سرا أن منظمات الإرهاب الدولي تحاول الوصول إلى مكونات أسلحة الدمار الشامل. وفي السنوات الثلاث الماضية وحدها، صادرت هيئات إنفاذ القانون في أوزبكستان ١٥ مستوعبا من المواد المشعة فيما كانت تجتاز بلدنا. ونحن نعتبر أن حل مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هو عنصر حيوي من عناصر سياستنا الخارجية، وجزء أساسي من الأمن الإقليمي والعالمي. وفي ذلك السياق، فإن تحقيق مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية في آسيا الوسطى ليس لصالح المنطقة فحسب، بل ولصالح المجتمع العالمي بأسره.

ثالثا، إن التدفق غير المشروع للمخدرات أصبح أحد مصادر التمويل الرئيسية لهياكل الإرهابيين. وبغية كفالة ممرات آمنة وأسواق جيدة لهذه المخدرات، تلجأ الجماعات المتورطة بها إلى إجراء تحالفات مع قوى هدامة تهيئ أعمالها الإرهابية ظروف مؤاتية لتجارة المخدرات، فيما تعمل على زعزعة الاستقرار في مختلف أنحاء العالم. وبعدما أدركت أوزبكستان ذلك الخطر، أخذت المبادرة بإنشاء مركز إقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الجريمة العابرة للحدود المتصلة بالتدفق غير القانوني للمخدرات. وقد أيد الأمين العام تلك المبادرة، ونأمل أن يقدم العديد من أعضاء المجلس مساعدتهم الكريمة لتحقيق هذه الخطة.

ونقطتي الرابعة هي أنه لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية في مكافحة الإرهاب الدولي إلا من خلال نظام عالمي قوي لمكافحته، تكمن الأمم المتحدة في جوهره ومبدأ عدم الانقسام يتطلب دورا أكثر نشاطا تضطلع به المنظمات الإقليمية في العملية. وفي ذلك الصدد، نعلق أهمية كبرى على الهيكل الإقليمي المنشأ حديثا لمكافحة الإرهاب، والتابع لمنظمة تعاون شانغهاي، التي تتخذ من طشقند مركزا لها، وسيعمل الهيكل على تنسيق التفاعل بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي بغرض مكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف.

ونحن نرى أن إقامة آليات اتصال بين الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب الخاصة بمنظمة شنغهاي للتعاون، ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) من شأنها أن تؤدي دورا هاما نحو تعزيز الجهود الدولية الموحدة لمكافحة التحديات الجديدة. ونعتقد أن مراعاة النقاط التي بينتها ستسهم في التحقيق الفعال للاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب.

ونود أن نشير إلى أن أوزبكستان ظلت تناشد المجتمع الدولي باستمرار، وطوال سنوات عديدة تعزيز الجهود المشتركة في الكفاح ضد الإرهاب. ويعكس عمل لجنة مكافحة الإرهاب رؤيتنا للتصدي لهذه المشكلة. وقد أحرزت تلك اللجنة التابعة لمجلس الأمن تقدما هاما في عملها وهي، دون شك، آلية فعالة لتنسيق الجهود الدولية ضد الإرهاب.

وترحب حكومة أوزبكستان ببرنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما القادمة. وسوف تسهم التوصيات والأحكام الواردة في البرنامج، دون شك، في زيادة تعزيز التعاون بين اللجنة والبلدان الأعضاء المبذولة لمكافحة الإرهاب. وأود، على وجه الخصوص، أن أؤكد أهمية تطوير عملية تقييم احتياجات البلدان للمساعدة الفنية. وسيقوم خبراء اللجنة بدور هام في هذا الغرض بزيارة تلك البلدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كازاخستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي لأطرح الموقف المشترك للدول الأعضاء في تلك المنظمة الدولية الإقليمية: جمهورية أرمينيا، جمهورية بيلاروس، جمهورية قيرغيزستان، الاتحاد الروسي، جمهورية طاجيكستان وجمهورية كازاخستان.

أود في البداية أن أردد كلمات الثناء والامتنان الكبيرين الموجهة إلى الرئيس السابق للجنة مكافحة الإرهاب، السفير أرياس، وإلى خلفه في ذلك المنصب، نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السيد ألكسندر كونوزين،

للعمل الدينمي المتعدد الوجوه الذي تقوم به اللجنة في هذه المرحلة الحاسمة من أدائها.

لا يزال الإرهاب الدولي يشكل تهديدا أساسيا مستمرا للأمن والاستقرار في أرجاء العالم. ومكافحته تتطلب تعزيز وتنسيق الجهود العالمية. وتنوي بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن تسهم إسهاما هاما في تعزيز التحالف المناهض للإرهاب وفي الأمن الإقليمي والدولي على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام، مع الدور التنسيقي الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تؤيد المنظمة تعزيز وتنشيط عمل اللجنة، عملا بأحكام القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤).

وفي رأينا الإجماعي أن التقرير الذي عرضه اليوم رئيس اللجنة عن عمل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية وبرنامج عملها لفترة التسعين يوما المقبلة يؤكد أن عملية إصلاح اللجنة تحرز تقدما وتتحرك في الاتجاه الصحيح. والمهمة الرئيسية في هذا السياق لا تزال المراقبة الفعالة لتنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن الأمور الحاسمة في هذا الخصوص أن تسعى اللجنة بشكل أكثر نشاطا إلى وضع نهج جديدة لتنسيق تقديم المساعدة الفنية إلى الدول في الوقت الذي تربطها فيه ربطا وثيقا بتعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية.

ونحن نعرب عن تأييدنا للعمل الذي يجري القيام به فعلا لإعداد تقييمات لاحتياجات البلدان الفنية ولتنظيم بعثات اللجنة الميدانية إلى البلدان المعنية، بموافقتها. وذلك العمل ينبغي أن يعزز الحوار والتعاون المباشرين بين اللجنة والدول بهدف ضمان التنفيذ الأكمل والأكثر فعالية لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وضمان أن يكون تقديم المساعدة الفنية مستهدفا بقدر الإمكان متطلبات واحتياجات الدول وأن يعكسها بشكل دقيق. ونحن مقتنعون بأن مشاركة المنظمات الدولية المناسبة في تلك البعثات ستساعد على نجاح المهمة التي نقوم بها. ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي مستعدة، من جانبها، للنظر في إمكانية المشاركة في ذلك العمل في سياق تطوير التفاعل والتعاون مع اللجنة.

وفي سياق مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تؤيد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التدابير الواردة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والدول الأعضاء بالمنظمة في طليعة الكفاح ضد الإرهاب الدولي وهي واعية بشكل خاص بحجم ذلك التهديد. ورغبتنا في تجميع الجهود بشكل فعال لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة بشكل فعال – وعلى وجه الخصوص تلك التي يفرضها الإرهاب، والتعصب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل – أصبحت عاملا متزايد الأهمية في تعميق عمليات التكامل داخل المنظمة.

وفي الآونة الأخيرة، أنجز الكثير على المستوى العملي لزيادة تشغيل الأدوات السياسية المتاحة لمنظمتنا. واتخذت الدول الأعضاء بها بالفعل خطوات لتنفيذ التدابير المخططة لها لمكافحة تهديد المخدرات الخارجي. ووضعت توصيات لتوحيد تشريعات مكافحة الإرهاب. واكتمل العمل لإنشاء قوة انتشار سريع مشتركة تساعد على مواجهة تحديات الأمن المشتركة التي يواجهها شركاؤنا في المنظمة. وأكدنا من جديد على سياسة تنشيط الجهود الرامية إلى حل التحديات الجديدة في مجال الأمن الدولي عن طريق التفاعل الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى – بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة حلف شمال الأطلسي – في البيان السياسي الذي أصدرته الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي واعتمد في اجتماعها المعقود في ١٨ حزيران/يونيه في أستانا، عاصمة كازاخستان.

ونحن نعتقد أن ذلك التفاعل ينبغي أن يكون تكامليا بشكل متبادل. وكان من بين النتائج العملية الهامة لذلك الاجتماع اعتماد مبادئ توجيهية تتعلق بالمجالات ذات الأولوية لأنشطة المنظمة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بما في ذلك التدابير الرامية إلى زيادة التعاون في مجال مواجهة الإرهاب الدولي، والتطرف ذي النزعة الحربية والتوزيع غير المشروع للمخدرات، مع أخذ المصالح الوطنية بعين الاعتبار.

ونحن نأمل، في ضوء تلك التحديات، أن تقترح اللجنة في المستقبل القريب آليات فعالة لتبادل المعلومات، ولنشر آخر التجارب ولتنظيم المساعدة الفنية في سياق تنسيق الجهود العملية التي تبذلها المنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ألكسندر كونوزين للرد على أسئلة مطروحة وملاحظات ملقاة.

السيد كونوزين (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشكر بإخلاص جميع الذين تكلموا اليوم تأييدا لتقرير لجنة مكافحة الإرهاب، كذلك على ما تفضلوا به من عبارات رقيقة نحوي. وأنا ممتن للأفكار والتعليقات والتقييمات التي أعرب عنها في هذه القاعة. أشكرهم أيضا على النقد البناء والمفيد جدا لنا، كي لا يصبح عمل اللجنة رتيبا.

وكما لوحظ اليوم، يتزايد باستمرار التدمير الذي تسببه الأنشطة الإرهابية. اليوم في مدينة بورونيج في روسيا الوسطى ارتكب عمل إرهابي، أودى بحياة امرأة وتسبب في جرح بضعة أشخاص آخرين. لا يمكن أن توجد فكرة رتيبة في مكافحة الإرهاب. وروسيا، بوصفها رئيسا للجنة، لن تسمح بحدوث ذلك.

إن جميع البيانات الملقاة اليوم ستراعى في أعمال اللجنة. وجميع النقاط التي أثيرت ستؤخذ في حسبان عملنا.

أود الآن أن أتناول بإيجاز بعض النقاط المثارة اليوم.

إننا نوافق موافقة تامة على النقاط المطروحة فيما يتعلق بالحاجة إلى إنعاش عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعلى وجه الخصوص عن طريق الإصلاح وذلك سينال لدينا بأولوية قصوى. بيد انني أود أن أطمئن أعضاء مجلس الأمن إلى أن اللجنة لدى قيامها بذلك الإصلاح، لن توقف أنشطتها الجارية، وستواصل استخدام الأدوات المتاحة في الاضطلاع بالمهام التي أوكلها مجلس الأمن إليها.

أود أن أحيط علما هنا بنقطة ذكرها متكلمون كثيرون – أي القلق حول حقيقة أن دولا كثيرة لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد أود أن أنوه بالرأي المعرب عنه ومؤداه أن كثيرا من الدول ربما هي بحاجة إلى المساعدة التقنية لكي تصبح أطرافا في هذه الاتفاقيات، وإننا سنراعي هذه النقطة في عمل اللجنة.

طُرحت هنا فكرة مفيدة مؤداها أن التقارير ينبغي أن يتم تلقيها ليس من فرادى الدول ولكن من منظمات إقليمية أيضا. ويسرني أن كثيرين من الذين تكلموا اليوم أيدوا فكرة إيفاد بعثات تابعة للجنة مكافحة الإرهاب إلى بلد واحد بموافقة ذلك البلد. ونعمل الآن بخصوص هذه المسألة على نحو محدد، ونأمل في القيام بهذه الرحلة في الوقت المناسب.

ثمة نقط أخيرة ألا وهي أن بيانات كثيرة على أهمية تقييم الحاجات التقنية للدول ابتغاء مساعدتها على الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقد اغتنمنا فرصة توفير مساعدة لها تتناسب مع احتياجاتها. ذلك مجال هام من انشطة اللجنة. وفي هذا الصدد أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تنتظر مناشدة اللجنة إذا كان لديها طلب محدد لتفضيلات معينة في مجالات تعاني فيها من الحاجة إلى المساعدة التقنية، بل أن تتقدم إلى اللجنة. تأتي البلدان المتبرعة

الينا وتطلب منا نوع المساعدة التي تحتاج إليها الدول، وهي على استعدادا لتقديم هذه المساعدة.

واللجنة على استعداد لأن تكون وسيطا في إقامة التعاون بين الجهات المتبرعة والجهات التي بحاجة إلى المساعدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير كونوزين على توضيحاته التي قدمها.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب حول أعمال اللجنة.

”ويؤكد المجلس من جديد أن الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد التهديدات الخطيرة للسلم والأمن وأن أية أعمال إرهابية تعد أعمالا إجرامية وغير مبررة، مهما كانت دوافعها، حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/17) والقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، اللذين أشارا إلى نية المجلس في استعراض هيكلية لجنة مكافحة الإرهاب وأنشطتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأنشطة التي قام بها السفير إينوثينثيو أرياس (إسبانيا) بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، ويعرب أيضا عن ثقته بأن الرئيس الجديد، بدعم من مكتب اللجنة الجديد سيواصل التنسيق الفعال للجنة في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي برعاية الأمم المتحدة، وذلك من خلال رصد وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى متابعة جدول أعمالها على النحو الوارد في برنامج العمل لفترة الـ ٩٠ يوما الثانية عشرة للجنة (S/2004/541) مع التركيز على تدابير عملية لتنفيذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) بشأن تنشيط اللجنة، بما في ذلك النظر في الخطة التنظيمية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب المنشأة حديثا.

”ويلاحظ مجلس الأمن أهمية أن تواصل اللجنة جهودها الرامية إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب لتحديد المشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومعالجتها؛ وفي تيسير تقديم المساعدة الفنية وفق احتياجات كل بلد؛ وفي تشجيع أكبر عدد ممكن من الدول لأن تصبح أعضاء في الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب، وفي تعزيز حوارها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل في المجالات المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويدعو مجلس الأمن اللجنة إلى التعجيل في أعمالها المتعلقة بالتقييمات القطرية والاحتياجات القطرية التي يمكن تقاسمها مع الدول والمنظمات المانحة المهتمة، ويرحب بالبدء في التحضيرات لأول زيارة تقوم بها اللجنة إلى دولة عضو بموافقتها بغية تعزيز رصد وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، مع التركيز بشكل خاص على المساعدة التي قد تتاح لمعالجة احتياجات الدول.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم تلتزم ٧١ دولة بالموعد النهائي لتقديم تقاريرها إلى اللجنة على النحو الوارد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتدعوها لأن تفعل ذلك على وجه السرعة، وذلك حفاظا على عالمية الاستجابة التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها في فترات منتظمة ويعرب عن نيته في مراجعة هيكلية اللجنة وأنشطتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/26.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.